برامج ومواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي: الملامح والاتجاهات

د. عبدالرزاق بلعباس و د. أحمد بلوافي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: abelabes@kau.edu.sa و ambelouafi@kau.edu.sa

مقدم للقاء العاشر لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة

ربيع الآخر ١٤٣٢هـ - مارس ٢٠١١م

شكر وتقدير

بين يدي هذه الدراسة نتوجه بخالص الشكر والتقدير لإدارة مركز أبحاث الاقتصادي الإسلامي ممثلة في سعادة مدير المركز، الدكتور/عبد الله قربان تركستاني، ونائبيه؛ الدكتور/إبراهيم صالح أبو العلا، والدكتور محمد أحمد الغامدي، وللإخوة أعضاء لجنة المناهج الذين رحبوا بفكرة الدراسة وشجعوا على إعدادها، وتابعوا مراحل إنجازها لتقدم في اللقاء العاشر لرؤساء أقسام الاقتصاد، والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة والذي سيعقد يوم الثلاثاء ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ الموافق ١٥ مارس ٢٠١١م.

الشكر موصول أيضًا للأساتذة والدكاترة الذين أمدونا بمعلومات بشأن البرامج والمواد في المؤسسات التعليمية أو البلدان التي يعملون بها أو قدموا منها، أو أبدوا ملاحظات واقترحوا أمورًا ساهمت في الارتقاء بمستوى الورقة، ونخص بالذكر كلاً من:

١. الأستاذ عبدالعظيم إصلاحي من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي الذي أفادنا بمعلومات عن الهند.
٢. الأستاذ فولكر نينهاوس (Volker Nienhaus) من ألمانيا، الرئيس السابق لجامعة ملبرغ (Malburg University) والذي يُدرِّس حاليًا في جامعة ردينج (Reading University) ببريطانيا، والذي زودنا بمعلومات عن ألمانيا وبريطانيا.
٣. الأستاذ جاهنجير سلطان (Jahangir Sultan)، أستاذ التمويل بجامعة بنتلي (Bentley University) بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي زودنا بمعلومات عن الجامعة التي يعمل بها.
٤. الدكتور فضل محمد عبدالكريم من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي على الملاحظات القيمة التي أفادنا بها.
٥. الدكتور شينسوكي ناغاوكوا (Shinsuke Nagaoka) من جامعة كيوتو (Kyoto University) باليابان، الذي زودنا بمعلومات عن الجامعة التي يعمل بها.
٦. الدكتور تاكيو ميزوشيما (Takio Mizushima) من جامعة توكوشيما (Tokushima University) باليابان، الذي زودنا بمعلومات عن الجامعة التي يعمل بها.

المستخلص. ترصد هذه الورقة عددًا معتبرًا من مواد وبرامج التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي في العالم من أجل تحديد ملامحها العامة، واتجاهاتها للكشف عن طبيعة البرامج والمواد المقدمة؛ مسمياتها ومستوياتها، واللغات التي تدرس بها، وتنوعها وتوزيعها الجغرافي، وتوصلت إلى نتائج وتوصيات تأمل أن تفيد الجهات المعنية في عملية الترشيد لبناء المواد وتحديد البرامج الخاصة بهذا التخصص الذي أصبحت له أبعادًا علمية وتطبيقية عالمية.
الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المناهج، التدريس، التنافسية.

مقدمة

حقق التمويل الإسلامي تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة من حيث معدلات النمو، وحجم الأصول، والتوسع الجغرافي؛ من واقع مؤسسة واحدة في بلد واحد عام ١٩٦٣م، إلى أكثر من أربعمائة (٤٠٠) مؤسسة، في أزيد من ٧٥ بلدًا وبأصول مالية تجاوزت قليلاً حاجز التريليون دولار، وهي مرشحة لتصل إلى ٤ تريليون (٤ آلاف مليار) دولار بحلول عام ٢٠٢٠م حسب بعض التقديرات[١]. وقد انعكس هذا الواقع على الأنشطة المختلفة المرتبطة بهذه الصناعة ومن ذلك الجانب التعليمي والأكاديمي. هذه الورقة تسلط الضوء على جانب البرامج والمواد التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مناطق مختلفة من العالم باللغات الثلاث: العربية، والانجليزية، والفرنسية بغرض الكشف عن طبيعة البرامج والمواد المقدمة، ومستوياتها، واللغة التي تدرس بها، وتنوعها وتوزيعها الجغرافي. وقد انتظمت الورقة في الفقرات التالية: الإشكالية، والنشأة، والهدف والأهمية، والمنهج والخطوات، والحدود والصعوبات، ثم الأدبيات، فالنتائج والتحليلات، وأخيرًا الاستنتاجات والتوصيات.

والجدير بالذكر أن الورقة الحالية تمثل جزءًا من مشروع نأمل أن تسمح الظروف والإمكانات من تحقيقه، والذي يضم بالإضافة إلى هذا الجزء، جزءاً آخر يتناول تقويم بعض البرامج والمواد مع تقديم تصور عن نموذج لبرنامج وبعض المواد وفق معايير علمية محددة، وبعد مشاورات ومداولات مع أهل الخبرة والاختصاص.

---

(١) **جريدة الاقتصادية**، "خبراء: السعودية قادرة على أن تكون محوراً للتمويل الإسلامي حول العالم"، العدد ٦٣٧٢، الأربعاء ١٨ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠١١م.

وختامًا فإننا ننبه إلى أن المواد التي تم رُصدت في العينة في الجزء الخاص "بتحليل التمويل الإسلامي كمادة" هي غير المواد التي تتضمنها البرامج؛ بمعنى أن المواد تابعة لبرامج أخرى تقليدية أو شرعية كالبكالوريوس أو الماجستير في الاقتصاد أو التمويل أو المحاسبة أو الفقه والدراسات الإسلامية. ولهذا التفريق أهمية في رصد مدى انتشار تعليم التمويل الإسلامي في شكل مواد أو برامج، كما أنه سيفيد في عملية التحليل والتقويم للمواد في مدى انعكاس عملية إقامة برنامج في التمويل الإسلامي منفصل على محتوى مواده، في مقابل تقديم مادة في برنامج آخر. ومن ثم يمكن الخلوص إلى أن المقصود بالبرنامج في الدراسة هو الشهادة الجامعية؛ البكالوريوس أو الماجستير التي تمنح حاملة اسم التمويل الإسلامي، في حين أن المادة يقصد بها تلك التي تدرج ضمن البرامج الجامعية التقليدية المختلفة؛ قانون، محاسبة، اقتصاد، تمويل الخ التي تقدمها المؤسسات التعليمية المرصودة في العينة.

إشكالية الورقة

تتمحور الإشكالية التي تحاول الورقة معالجتها حول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي خريطة مواد وبرامج التمويل الإسلامي؟ وما هي ملامحها واتجاهاتها العامة؟
- في أي البلاد والقارات يرتكز ثقل هذه المواد والبرامج؟ وأي اللغات تستحوذ على النصيب الأوفر في ذلك؟ وما هي دلالات هذا الأمر وانعكاساته على التطورات المستقبلية لهذه الصناعة التعليمية؟
- إلى أين تتجه برامج تدريس التمويل الإسلامي؟ و ما هي العوامل التي تحدد ذلك وتوجهه؟

النشأة

حسب المعطيات المتوافرة يرجع تاريخ بدء تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة في مؤسسات التعليم العالي في ستينيات القرن الماضي في كل من جامعة الأزهر وجامعة الملك عبدالعزيز؛ عامي ١٣٨١ هـ/١٩٦١م و ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م على التوالي[٢]، وكبرنامج في

---

(١) **محمد شوقي الفنجري** (١٤١٤هـ/١٩٩٤م) "الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق القاهرة، ص ص: ٥-٦.

جامعة أم درمان بالسودان عام ١٩٦٨م فيما يظهر من خلال بعض الأدلة والقرائن[٣]. وتلتها مبادرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث رأى مجلس كلية الشريعة بالإجماع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ رجب ١٣٩٥هـ (٢٥ يوليو ١٩٧٥م) تأييد إنشاء قسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة. وتم افتتاح هذا القسم في مطلع العام الجامعي ١٣٩٩/١٤٠٠هـ[٤].

وبعدها لم تحدث حركة قوية في انتشار عملية تدريس هذا الحقل في غيرها من المناطق الأخرى في العالم العربي والإسلامي.

الدفعة القوية التي حدثت في هذا المجال بعد التجارب السابقة يرجع تاريخها إلى نهاية سبعينيات القرن الماضي، حين تدارس المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة الملك عبدالعزيز خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٦ صفر عام ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ فبراير ١٩٧٦م، تسع موضوعات من بينها موضعان يتعلقان بالتمويل الإسلامي هما؛ التأمين والبنوك بلا فوائد[٥]. ومن مقترحات وتوصيات اللجان في هذا السياق "ضرورة تدريس الفقه الإسلامي في المعاملات وأصوله بكليات التجارة والاقتصاد والإدارة في جامعات البلاد الإسلامية"، و"دعوة الحكومات الإسلامية إلى دعم البنوك الإسلامية القائمة في الوقت الحاضر والعمل على نشر فكرتها وتوسيع نطاقها"[٦].

وكانت جامعة أم القرى بمكة المكرمة أول جامعة في العالم العربي والإسلامي تنفذ هذه التوصيات بإنشاء – في عام ١٣٩٨/١٣٩٩هـ – شعبة الاقتصاد الإسلامي بفرع الفقه والأصول في قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة التي تضمنت في حقل التمويل الإسلامي المواد التالية:

---

(٢) يقول الدكتور أحمد النجار: "... وتوليت رئاسة قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم درمان الإسلامية، الذي كان أول قسم اقتصاد "إسلامي" في جامعات العالم .. وكان يعاونني كأستاذ زائر الدكتور محمد عبدالله العربي"؛ ينظر **أحمد النجار** (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، "حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل .. وأوهام الصورة"، ص ١٠٥.

(٣) السحيباني، وآخرون، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م، "تجربة قسم الاقتصاد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية خلال ربع قرن (١٣٩٩-١٤٢٤هـ)، ص ص. ٦-٧.

(٤) جامعة الملك بن عبدالعزيز، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، "التوصيات العامة للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي"، المنعقد بمكة المكرمة خلال الفترة من ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ فبراير ١٩٧٦م، ص ٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٢.

فقه المعاملات المالية، والمقاصد الشرعية في المعاملات، ومعاملات مالية معاصرة، ونقود ومصارف إسلامية.

ثم توالت العملية في جامعات أخرى في داخل المملكة وخارجها كجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الأزهر، والجامعة العالمية الإسلامية في إسلام آباد، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وبحلول عام ٢٠٠٠م بدأت عملية تدريس التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي في التوسع والانتشار لتشمل جزءًا مهمًا من العالم الإسلامي، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، وإفريقيا لتصل إلى الوضع الراهن كما يظهر في الرسم البياني (١) أدناه.

وقد حصلت تطورات نوعية خلال هذه الفترة منها تأسيس جامعة عالمية متخصصة في مجال التمويل والمصرفية الإسلامية عام ٢٠٠٦م؛ وهي الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي[٧] بدعم من البنك المركزي الماليزي. وقد انبثق عن الجامعة المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (INCEIF)[٨]، الذي بدأ نشاطه يمتد داخل ماليزيا وخارجها وأصبحت له علاقات مع جامعات عالمية مثل جامعة ريدينج[٩]، وجامعة كارديف[١٠] ببريطانيا التي أنشأ معهما المركز برامج ماجستير في التمويل الإسلامي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م على التوالي[١١].

(7) The Global University for Islamic Finance.
(8) The International Centre for Education in Islamic Finance.
(9) Reading University.
(10) Cardiff University.
(11) **INCEIF News** (2009) "*INCEIF signs up with another UK university*", INCEIF, June 4.

الرسم البياني (١) عدد مؤسسات التعليم العالي التي تقدم مواد وبرامج التمويل الإسلامي على مستوى دول العالم

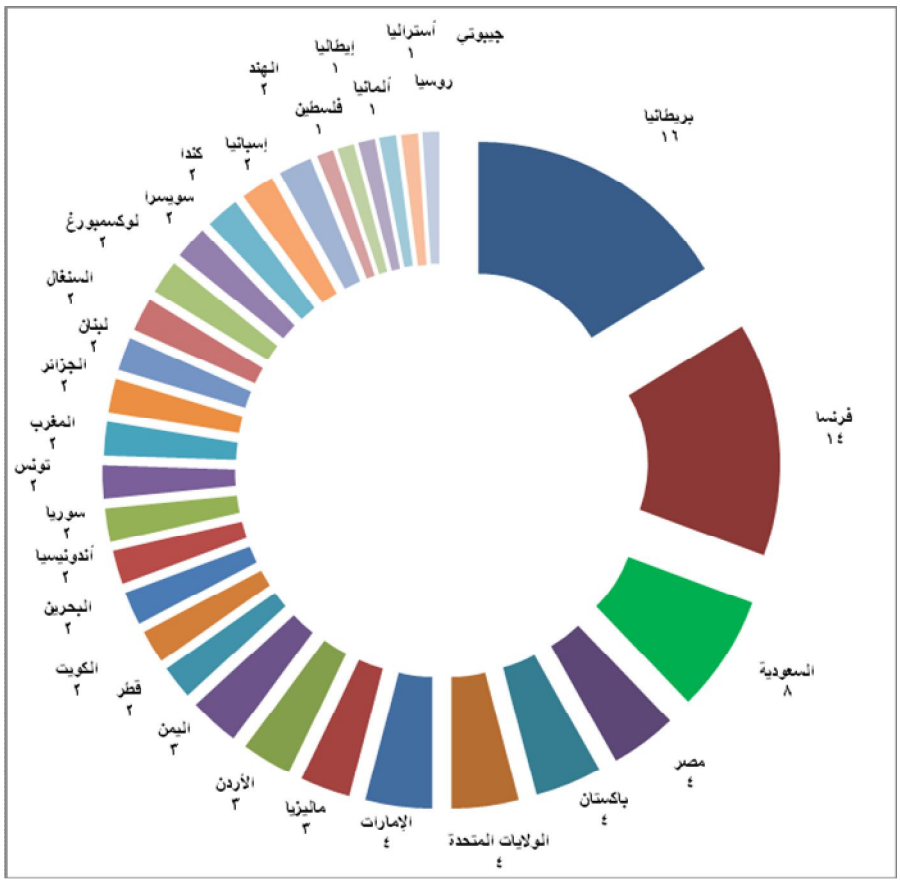

يتضح من الرسم البياني أعلاه مدى انتشار برامج ومواد التمويل الإسلامي عبر القارات والدول المختلفة؛ سواء كانت تلك الدول متقدمة، أو صاعدة، أو سائرة في طريق النمو. كما يلاحظ مدى استحواذ الدول الأوروبية والآسيوية على النصيب الأكبر في ذلك، وهذا أمر يتماشى مع مصادر أصول تلك الصناعة وأماكن استخدامها، كما يعكس الديناميكية والمرونة التي تتميز بها بعض الدول لتعزيز تنافسيتها المالية والبحثية والتعليمية.

هدف الورقة وأهميتها

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الملامح والاتجاهات العامة لبرامج ومواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي المنتشرة عبر العالم، وتتبع أهميتها في تقديم خارطة تحدد الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي حيال هذا التخصص الذي بدأ ينتشر بشكل كبير في السنوات الأخيرة استجابة للتطورات التي شهدتها صناعة التمويل الإسلامي من حيث مصادر واستخدامات أصولها المالية. ولتعزيز هذه الأهمية يأمل الباحثان أن تستفيد الجهات التالية من نتائج هذه الدراسة ومعطياتها:

١. المؤسسات التي تخطط لإنشاء برامج تعليمية لتحديد النوعية والمستوى، والجانب المعرفي هل هو تأصيلي نظري؟ أم تطبيقي؟ أم يمزج بينهما؟ وما نوعية "المُخرج" (الطالب) المراد إنتاجه؟ وما الذي سيميز البرنامج على غيره؟ وما مداه وأفقه: هل هو محلي؟ أم إقليمي؟ أم قاري؟ أم عالمي؟

٢. من أنشأوا برامج منذ أمد للمراجعة والتقويم على ضوء آخر المستجدات في هذا المجال حيث أن السوق يشهد تنافسًا كبيرًا في استقطاب الطلاب، والأساتذة، والباحثين، والمستشارين.

٣. من لا زالوا مصرين على استبعاد التفكير في هذا الأمر أو مترددين في دراسة جدوى إدراج هذا التخصص ضمن جامعاتهم، أو معاهدهم العلمية، باعتبار أن هذا الأمر يعزز المكانة التنافسية[١٢] للمؤسسة في وسط حقل تعليمي مُعولم، كما ويساهم في تعزيز دور المؤسسة في خدمة مجتمعها المحلي، وربما الإقليمي والعالمي إذا أظهرت الجدوى الحاجة لذلك مع التركيز على الميزة التنافسية للمؤسسة من حيث جودة التعليم، وتميُّز البرامج، وخدمة المجتمع.

٤. مؤسسات الصناعة، ومؤسسات البنى التحتية الداعمة لها للنظر في الجهات التي تساهم في عملية التكوين وتوفير الإطارات التي قد تناسب ما يخدم أغراضها، وكذا معرفة مدى تطعيم البرامج المقدمة بما تم التوصل إليه بشأن المعايير، والحوكمة، والتصنيف للمنتجات.

٥. من يريد تأليف كتاب تدريسي في حقل التمويل الإسلامي بالوقوف على مسميات البرامج والمواد، وثقلها، وتوزيعها مما يسهل عمليه تحديد الفئة، والمستوى واللغة، والأسلوب الذي يعد به الكتاب.

٦. الطلبة الذين يرغبون في مواصلة التعليم الجامعي في مجال التمويل الإسلامي.

---

(12) تجدر الملاحظة أن استخدامنا لكلمة "التنافسية" (*competitiveness*) في هذه الورقة لا يعني تبنيها كمفهوم علمي، وإنما وصف لظاهرة تدريس التمويل الإسلامي كما هي أو بالأحرى كما توصف للوقوف على خلفياتها وملامحها واتجاهاتها. والتنافسية تعني من المنظور اللغوي القدرة على المنافسة، أما من المنظور الاصطلاحي فهي تعني بصفة عامة القدرة على الاستحواذ على حصة من السوق في مجال معين.

المنهج والخطوات

يقوم منهج الورقة على المسح والتحليل للمعطيات التي جمعها الباحثان عن مواد وبرامج التمويل الإسلامي في المؤسسات التعليمية المستهدفة وذلك تبعًا للخطوات التالية:

١. جمع المعلومات المتعلقة بالمادة أو البرنامج من خلال القنوات المتاحة مثل مواقع المؤسسات على الإنترنت، أو المراسلات مع شخصيات لها اهتمام وإسهامات في مجال التمويل الإسلامي خاصة المتعلق بالجانب الأكاديمي أو جانب تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لخدمة الصناعة من خلال البرامج التعليمية والأكاديمية في المراحل الجامعية. وقد عمدنا إلى هذا الأسلوب بدل توجيه الخطاب إلى المؤسسة تحسبًا لما قد يتعرض له مثل هذا النوع من الخطابات عند توجيهه بشكل عام.

٢. تبويب المعلومات التي جمعت في جداول خاصة تتضمن مسمى المادة أو البرنامج، والمستوى الجامعي، والمؤسسة التعليمية، والبلد، وطريقة التدريس؛ عادي – أي نظامي – أو عن بعد، ثم سنة بدء البرنامج متى ما كان ذلك ممكنًا.

٣. استخراج بيانات إحصائية مثل عدد أو نسبة البرامج والمواد حسب اللغات، أو حسب التوزيع الجغرافي، إلخ.

الحدود والصعوبات

أثناء إعداد الدراسة واجهتنا عدد من الصعاب؛ منها عدم توفر المعطيات بالنسبة لبعض الدول التي لها دور هام في الصناعة (حالة السودان، وتركيا، وإيران)[١٣]، أو حاجز اللغة (حالة بعض المؤسسات التعليمية في اندونيسيا)، أو تسميات مختلفة لمادة في المؤسسة الواحدة، فعلى سبيل المثال في عرض ماجستير القانون المصرفي والتمويل الأوروبي[١٤]، بجامعة لوكسمبورغ[١٥] يشار إلى أن إحدى مواده تسمى "قانون التمويل الإسلامي"[١٦]، وعند فحص جدول المواد اتضح أن هذه المادة تحمل اسمًا آخر وهو "التمويل الإسلامي"[١٧]. ومن الصعوبات

---

(١٠) إننا نرحب بكل من لديه معلومات عن هذه الدول أن يزودنا بها، وله منا جزيل الشكر مع حفظ حقوقه المعنوية بالإشارة إلى ذلك في ثنايا البحث.

(14) Master droit bancaire et financier européen.

(15) Université de Luxembourg.

(16) Droit de la finance islamique.

(17) Université de Luxembourg, *Master droit bancaire et financier européen*, Faculté de droit, d'économie et de finance, http://wwwfr.uni.lu/formations/fdef/master_en_droit_europeen_ll_m_academique/master_ii_droit_banc aire_et_financier_europeen

كذلك تحديد المقصود بالتمويل الإسلامي كمادة في المؤسسات المعنية، وقد تبنت الورقة المفهوم العام الذي يندرج تحته المادة المسماة بهذا الاسم والمواد ذات الصلة التي تحتوي مفرداتها على مواضيع مختلفة خاصة بالتمويل بطريقة أو أخرى. وسبب تبنينا لهذا المفهوم الواسع هو عدم الوقوف على معالم واضحة ومحددة من خلال البرامج والمواد المرصودة، بل وحتى الكتب والمؤلفات لماهية هذه المادة على وجه الدقة والتحديد مما يجعل منها كياناً له شخصيته المستقلة التي تتقاطع وتتشابك مع غيره من المواد التي تمده أو يمدها بروافد لا يمكن الاستغناء عنها. ومن جهة أخرى هناك إشكالية تقاطع التمويل الإسلامي مع التمويل المُعَولم (global finance) أو التقليدي (conventional finance) من جهة، ومع التمويل البديل (alternative finance) أو الأخلاقياتي (ethical finance)[١٨] من جهة أخرى، مما قد يساهم في إلحاق التمويل الإسلامي بهذا الحقل أو ذاك، فأحببنا التنبيه على ذلك كما يلي:

ماهية التمويل الإسلامي

يرتبط مفهوم التمويل في معناه التقليدي بالسلوك المالي الذي يتفاعل مع قوى السوق ويتحرر بقدر الإمكان من الاعتبارات المعيارية. ويشمل المصرفية، والتأمين، وأسواق المال، والهندسة المالية، وإدارة المخاطر، في حين يرتبط مفهوم التمويل البديل أو "الأخلاقياتي" بالسلوك المالي الذي يأخذ بعين الاعتبار من حيث المخرجات معايير اجتماعية أو بيئية أو أخلاقية محددة.

أما مفهوم التمويل الإسلامي فيرتبط في المقابل بالسلوك المالي الذي يأخذ بعين الاعتبار من حيث المُدخلات والمُخرجات معايير تراعي أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية. ومن هنا يتبين أن التمويل الإسلامي يتضمن أبعادًا سلوكية، وقيمية، ومقاصدية تتمخض في مواد أساسية (فقه المعاملات المالية، معاملات مالية معاصرة، مقاصد المعاملات المالية...) ومواد ذات الصلة من ناحية المؤسسات (مصارف، شركات تأمين، أسواق مالية...)، أو الإدارة (إدارة المخاطر، تقنيات التمويل...)، أو الحوكمة (معايير المحاسبة والتدقيق والمطابقة أو السلامة)، أو التقنين (دور البنوك المركزية وسلطات الإشراف)، كما وترتبط بتفعيل دور المؤسسات الأخرى كالزكاة والأوقاف. فالتمويل الإسلامي حقل معرفي متميز له مرتكزاته وخصائصه وإن كان ذلك

(١٧) يجدر التنبيه على أن الكتابات الغربية تفرق بين مفهومي الأخلاق (moral) والأخلاقيات (ethical) اللذين قد لا ينضويان بالضرورة على نفس المعنى. فالأول له دلالة دينية، والثاني له دلالة فردية نسبية.

لا يمنع من تلاقيه مع التمويل التقليدي والتمويل البديل أو الأخلاقياتي في بعض القيم والمعايير والطرق والوسائل.

الشكل (١). العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي والتمويل البديل

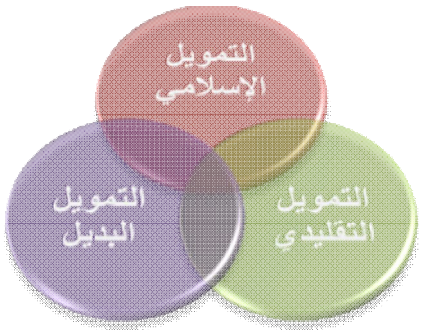

الأدبيات

عند إعداد هذه الورقة لم نقف على دراسة تناولت الموضوع بالطريقة المنتهجة في هذا البحث من حيث الشمول والتنوع اللغوي والجغرافي. كل ما عثرنا عليه هو عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع إما بالحديث عن تجربة في مؤسسة بعينها، أو تقويمًا لبعض البرامج في عدد محدود من الدول وعلى مستوى معين من البرامج؛ برامج الماجستير أو البكالوريوس وقد ركز الكثير من تلك الدراسات على جانب الاقتصاد الإسلامي بشكل عام أكثر من تركيزه على برامج التمويل بشكل أخص، وفيما يلي استعراض لما اطلعنا عليه بهذا الخصوص:

١. دراسة رحمتنا كاسري[١٩]، والدراسة كما هو واضح من عنوانها، ومن هدفها، ونطاقها الذي حدده الباحث تتعرض لتقويم بعض برامج ماجستير إدارة الأعمال (MBA) على مستوى مؤسسات التعليم العالي في دول آسيوية، وخليجية، وأوربية باستخدام منهج "الأداء– الأهمية التحليلي" استنادًا إلى أداة خريطة الإدراك (perceptual mapping)؛ المستخدمة على نطاق واسع لتحليل العلاقات المعقدة بين قوى السوق المتنافسة وبين المعايير المستخدمة من قبل المشترين في قرارات الشراء، كما ويمكن الاستعانة بها في مجالات مختلفة مثل موضوع تقويم البرامج التعليمية[٢٠]، وأشار الباحث إلى أن محتويات

(19) Rahmatina R. Kasri (2010) "*Evaluating MBA Programs in Islamic Banking and Finance*: *A Performance-Importance Analysis*", a paper presented at Oxford Business & Economics Conference Program, June 28-29, St. Hugh's College, Oxford University, Oxford, UK.

(20) POPULUS, (n.d.), "*Perceptual Mapping*", p.1.

البرامج محل اعتراض من "العلماء" من جهة، والتطبيقيين من جهة أخرى. فالعلماء يرون أن هذه البرامج تستجيب لمتطلبات السوق أكبر من استجابتها للمبادئ والأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، في حين أن الطلبة والتطبيقيين يأخذون على هذه البرامج تركيزها على الجانب النظري أكثر من الحالات العملية والميدانية. وقد راجع المؤلف عددًا من الدراسات السابقة وعمد إلى مسح وتقويم سبعة برامج من أصل خمسة عشر برنامجًا في دول مختلفة على مستوى ماجستير إدارة الأعمال (MBA)، و ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي (EMBA)، والماجستير (MA) وقد ركز التحليل على ماليزيا لأن المعطيات الكافية لم تتوفر له على مستوى الدول الأخرى.

٢. دراسة بالفرنسية لعبد المولى الشعار وروجي أورسي بعنوان "تدريس وتوضيح مفهوم التمويل الإسلامي"[٢١] يستعرض الباحثان فيها المنافسة القائمة في تدريس التمويل الإسلامي بين ثلاثة مؤسسات تعليمية وهي؛ المدرسة العليا لإدارة الأعمال[٢٢] ببيروت، ومعهد البحرين للمصرفية والتمويل[٢٣] بالمنامة، والمركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي بكولا لمبور، والتي تسعى من خلالها كل مؤسسة أن تفرض بقدر الإمكان وعلى نطاق واسع برنامجها الخاص. وتشير الدراسة إلى أن هذه المنافسة تدخل في سياق أشمل تسعى من خلالها ماليزيا والبحرين أن تصبح مركزًا للتمويل الإسلامي وأن تفرض معاييرها الخاصة بتقنين النشاط المالي الإسلامي. ولعل ما يؤكد ذلك أن محافظ المصرف المركزي في كلا الدولتين يتولى رئاسة مجلس إدارة المؤسسات التعليمية المشار إليها أعلاه.

٣. دراسة راسم قايد[٢٤] وهي تتناول دور البحث في تطوير برامج التعليم في الاقتصاد الإسلامي استنادًا إلى ما توصلت إليه الأدبيات السابقة بالإضافة إلى فحص محتويات وأهداف بعض المواد المدرجة في برامج التمويل والاقتصاد التقليدية على مستوى البكالوريوس في عدد من الدول العربية والإسلامية. وقد بلغ عدد المواد المدروسة

(21) Abdel Maoula Chaar et Roger Ourset, 2008, *Formation et conceptualisation de la finance islamique*, in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française, un moteur pour l'économie, une alternative éthique,* Paris : Secure Finance, pp. 273-290.
(22) ESA: Ecole Supérieure des Affaires, Beyrouth.
(23) BIBF: Bahrain Institute of Banking and Finance, Manama.
(24) **Rasem Kayed** (2008) "*Creating Bridges Between Research and Education in Islamic Economics*",

عشرون في ست عشرة جامعة وتوصل الكاتب إلى أن الفجوة كبيرة بين نتائج الأبحاث وبرامج التعليم المقدمة.

٤. دراسة ديوي وفيرديان[٢٥] وهي تهتم بمسألة تصنيف الجامعات والأهمية التي أصبحت تولى لها من قبل العديد من الأطراف ذات الصلة؛ كالطلبة من أجل اختيارها لمواصلة مشوارهم التعليمي، أو الجهات الممولة بغرض إسناد بعض البرامج البحثية أو المهنية لها. وتلفت الدراسة النظر إلى أن هذه التصنيفات لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ولذا فإنها تقترح إدخال بعض التغييرات للأخذ بعين الاعتبار الجامعات التي تقدم هذا النوع من البرامج والمواد.

٥. دراسة فين إكويتي[٢٦] والتي تهدف إلى تقديم صورة عن واقع التكوين التعليمي والمهني الخاص بالتمويل الإسلامي على مستوى فرنسا.

٦. دراسة نيكولاس هريكن عن التمويل الإسلامي في كليات الأعمال الكندية[٢٧] بغرض معرفة الواقع الذي عليه برامج هذه الكليات حيال هذا التخصص، ويخلص المؤلف إلى أن الوضع متأخر جدًا عما عليه الوضع في دول أخرى، ولذا فإنه ينصحها بالاهتمام بذلك بتقديم بعض المواد مما يسمح لها بتحسين وضعيتها التنافسية بالمساهمة في تكوين كوادر عالمية أو مُعولمة تلعب دورًا رئيسًا في إدارة بعض مؤسسات هذه الصناعة، أو المساهمة في تهيئة البيئة القانونية والضريبية المناسبة لاستقبالها في حال تمكن بعض هذه الكوادر من تبوء مسؤولية رقابية أو ضريبية في بلادها الأصلية أو في غيرها. ومن أجل تسهيل المهمة لهذه المؤسسات فإنه يعرف التمويل الإسلامي لها على أنه "المنتجات التي يباركها "القساوسة المسلمون" – أي أعضاء هيئات الرقابة الشرعية –[٢٨]، ومن ثم فليس عليها أن تتوقف كثيرًا عند البعد الديني لمبادئ هذه الصناعة لأن هذا الأمر سيحل من خلال هذه الآلية، ولهذا فإنه يمكنها عرض تلك المبادئ بعيدًا عن الجانب الديني والإيماني التي قد تخلق إشكالات في الغرب.

(25) **Miranti Kartika Dewi and Ilham Reza Ferdian** (2009) "*Ranking Methodology for Universities Offering Islamic Economics and Finance Programme: A Proposal*", University of Indonesia.
(26) **Finequity** (2009) "*Finance Islamique: L'enjeu de la formation Panorama de l'offre de Formation en France*", Association Finequity, Paris, 2009.
(27) **Nicholas K. Hrycun** (2009) "*Islamic Finance in Canadian Business Schools*", p.5.
(28) "*Islamic Finance is in the simplest terms financial products that have been blessed by Islamic priests*", **Hrycun**, 2009, p. 5.

٧. دراسة حاتم القرنشاوي[٢٩] عن بناء برنامج ماجستير في التمويل الإسلامي؛ وهي عبارة عن عرض (presentation) قدم في الندوة التي أشرف عليها منتدى تطوير قطاع التمويل الإسلامي (IFSD) ونظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بالتعاون مع المجلس العام للمؤسسات والمصارف الإسلامية في يونيو ٢٠٠٨م بجدة، واستعرض فيها الباحث مجموعة من برامج ماجستير التمويل التقليدي في عدد من الجامعات العالمية والعربية ناظرًا لجوانب مختلفة مثل؛ متطلبات الالتحاق، المحتويات، الأهداف والنواتج التعليمية، ثم قدم تصورًا عن برنامج ماجستير التمويل الإسلامي[٣٠] الذي تقدمه كلية قطر للدراسات الإسلامية التي يشغل منصب العميد فيها.

٨. التجارب التي عرضت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة أم القرى في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٦م)[٣١]، والمؤتمر العالمي السادس للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بجاكرتا باندونيسيا في ٢١-٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد قدمت فيه عدد من التجارب عن ماليزيا، وإيران، وإندونيسيا.

٩. دراسة محمد أسلم حنيف وروزيتا محمد أمين[٣٢]، والدراسة امتداد للورقة التي قدمها حنيف في المؤتمر العالمي السادس بجاكرتا عام ٢٠٠٥م، ولورشة العمل عن تطوير مناهج التعليم في الاقتصاد الإسلامي بكوالالمبور بماليزيا عام ٢٠٠٨م[٣٣].

يتضح من خلال العرض السابق أن الدراسة الحالية تعتبر الأشمل من نوعها من حيث عدد المواد والبرامج الممسوحة، ومن حيث تنوعها الجغرافي واللغوي، ومن حيث تبنيها لمفهوم موسع للمقصود بالتمويل الإسلامي كمادة، والأحدث من حيث تناولها لآخر المستجدات المتعلقة

---

(29) **Hatem El-Karanshawy** (2008) "*Master of Science Program in Islamic Finance*", presentation made at Islamic Financial Sector Development (IFSD) Forum 2008, Sunday, 27 Jumad Al-Awwal 1429H (June 1, 2008), Jeddah Jointly Organized by: IRTI & CIBAFI.

(30) Master of Science Program in Islamic Finance.

(٣٠) الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر لا يدخل ضمن سلسلة المؤتمرات العالمية للاقتصاد الإسلامي التي عقد أولها عام ١٩٧٦م في مكة وآخرها عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م) في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وإنما هي مؤتمرات خاصة بجامعة أم القرى. وقد قدم في المؤتمر ثلاث أوراق تتعلق بتجارب تدريس الاقتصاد الإسلامي على مستوى المؤسسات التالية: تجربة جامعة أم القرى بالسعودية (النمري، ٢٠٠٦م)؛ وتجربة قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (السحيباني وآخرون، ٢٠٠٦م)؛ الجامعات والمعاهد العليا بالسودان بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي (الطيب، ٢٠٠٦م).

(32) Mohamed Aslam Haneef & Ruzita Mohd. Amin (2010) "*Teaching Islamic Economics in Malaysian Universities: Lessons from the Department of Economics"*, IIUM.

(33) Ibid, p. 1.

بالملامح والاتجاهات في هذا المجال الذي شهد تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة كما هو واضح في معطيات الدراسة. وقد جاءت تلك المعطيات على النحو التالي:

١. بلغ عدد البرامج ٨٨ برنامجًا.
٢. عدد المواد ١٢٢.
٣. عدد الدول ٣١ دولة.
٤. عدد المؤسسات: ٩٧؛ منها؛ ٦٧ جامعة، و٣٠ معهدًا وأكاديمية.

النتائج والتحليل

ينقسم التحليل إلى ثلاثة أجزاء؛ الأول يتناول البرامج، والثاني يعالج المواد، والثالث يتناول مكانة المملكة العربية السعودية في محيطها الإسلامي، والعربي، والإقليمي، والقاري.

أولا: تحليل النتائج المتعلقة ببرامج التمويل الإسلامي

من أجل الوقوف على الخصائص المراد دراستها لتحديد الاتجاهات والملامح التي تطبع البرامج قمنا بتلخيص النتائج في عشرة (١٠) رسومات بيانية، مع الاستعانة برسم بياني (٣) للتأكيد على معطيات الرسم الأول الذي يعكس الواقع الذي عليه تقسيم الأصول المتوافقة مع الشريعة على الاستخدامات المختلفة.

يتيح الرسم البياني (٢) التعرف على خاصية التسميات المستخدمة في البرامج والتي بلغ عددها سبعة عشر (١٧) مسمى التي تقدمها المؤسسات المرصودة في العينة، وهذا الأمر في تقديرنا يتيح لكل مؤسسة تعليمية تسعى إلى تطوير أو إنشاء شهادة في التمويل الإسلامي فرصة الإطلاع على ما هو متداول من مسميات للبرامج في العالم.

والذي يُلفت الانتباه هو أن التسميات الأكثر تداولاً هي التمويل الإسلامي، والتمويل والمصرفية الإسلامية، والمصارف الإسلامية. وهذا انعكاس لواقع الصناعة حيث أن المصارف تلعب دورًا كبيرًا كما يتجلى بوضوح في الرسم البياني (٣) حسب المعطيات المتوفرة.

الرسم البياني (٢): توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب التسمية

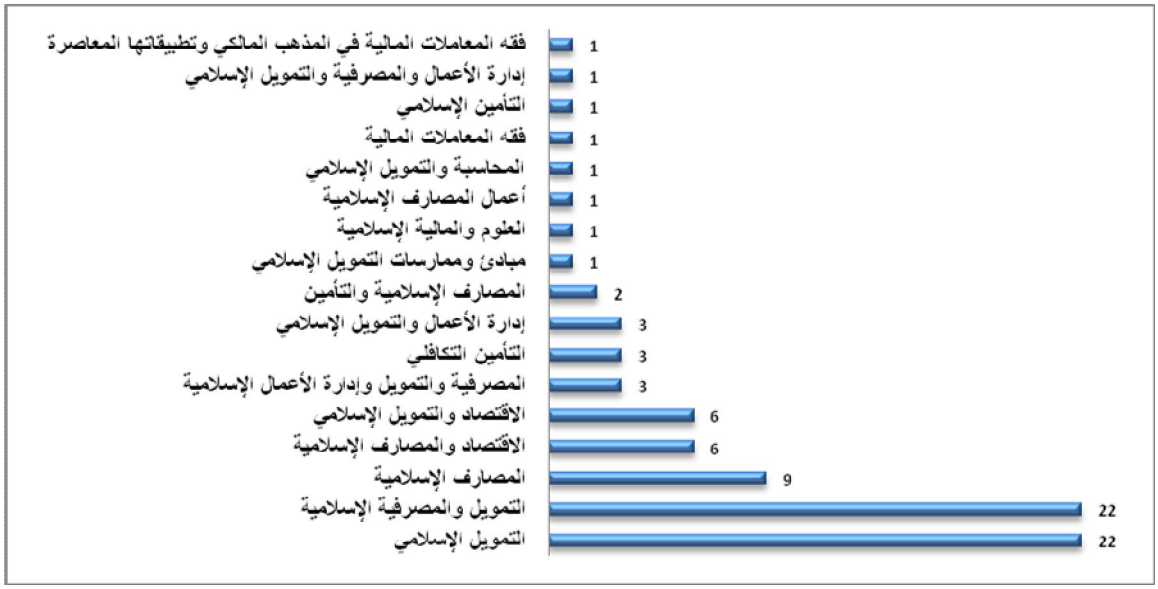

الرسم البياني (٣). الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر العالم في ٢٠٠٩م

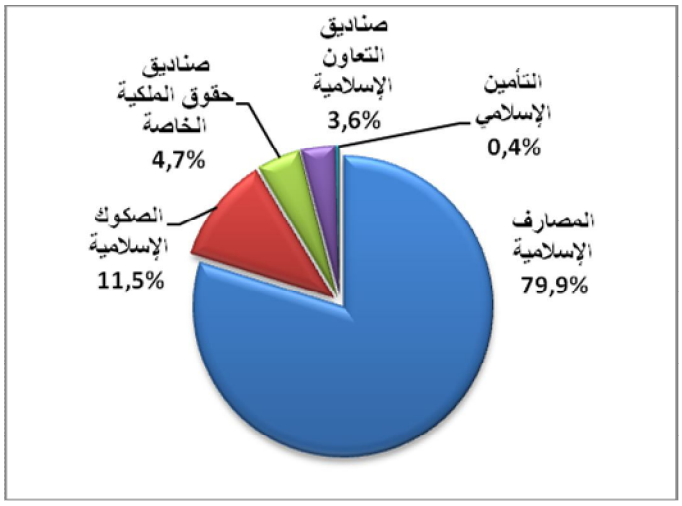

المصدر: Kuwait Finance House, "Islamic Finance Research", 2010, p.12.

وفيما يخص سنوات البدء يلاحظ أن الانطلاقة الكبرى لبرامج تدريس التمويل الإسلامي كما يظهر في الرسم البياني (٤) كانت عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة المالية العالمية حيث تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي لاسيما في أوروبا، وفيما يتعلق بسنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م وما قبلهما فإنه لم تتوافر لنا معلومات حولهما. ومما يلفت الانتباه أن جامعة باريس دوفين (Université Paris Dauphine) أغلقت برنامجها الشهير رقم ٢٠٣ الخاص بماجستير الأسواق المالية (Master

marché financier) في ٧ أبريل ٢٠٠٩م[٣٤] نظرًا لتراجع الطلب عليه من جراء الأزمة المالية العالمية، بينما دشنت الجامعة نفسها في أكتوبر ٢٠٠٩م دبلومًا جامعيًا في مبادئ وممارسات التمويل الإسلامي[٣٥]، وهي تسعى لإنشاء كرسي علمي في التخصص نفسه. وهذا يدل على أن تدريس التمويل الإسلامي في الجامعات الأوروبية يخضع لدوافع سوقية تركز أكثر في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية على إدارة المخاطر (risk management) وتقنيات التمويل (financing techniques) وأخلاقيات التمويل بعد التراجع النسبي للهندسة المالية والمشتقات[٣٦]، وليس له علاقة بتبني الشريعة الإسلامية أو النظام الاقتصادي الإسلامي، كما يحاول البعض قراءة ظاهرة الاهتمام الغربي بالتمويل الإسلامي من هذا المنظار.

الرسم البياني (٤). تأسيس برامج التمويل الإسلامي حسب سنة البدء[٣٧]

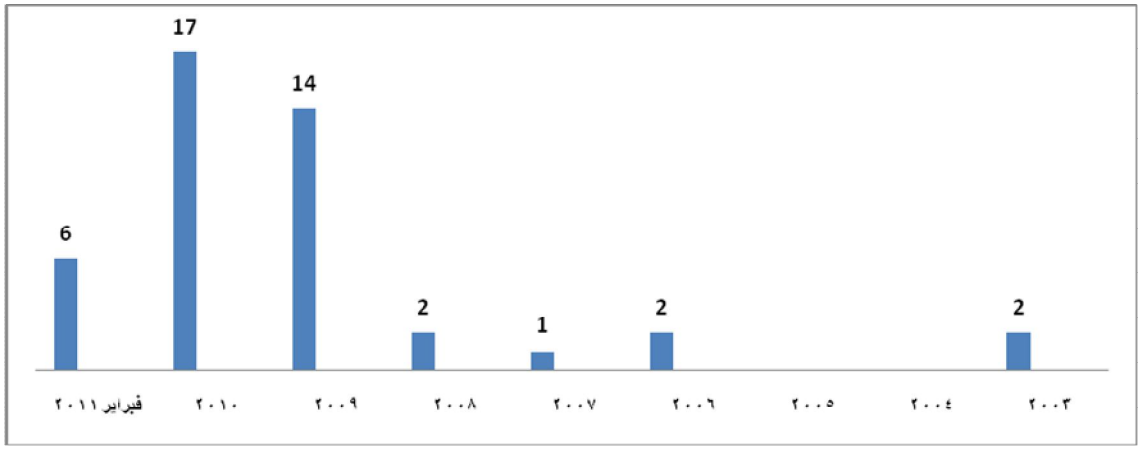

وتتصدر اللغة الانجليزية تدريس برامج التمويل الإسلامي على المستوى العالمي كما يظهر في الرسم البياني (٥) بنسبة (٦٩٪)، ثم تليها العربية بنسبة (٢١٪) والفرنسية بنسبة (١٠٪). وهذا يعني أن حصة الأساتذة المتميزين الذي لا يتقنون اللغة الإنجليزية في سوق البرامج التنفيذية للتمويل الإسلامي سوف تتضاءل شيئًا فشيئًا. كما يعني أن فرص العمل لحاملي شهادات ودبلومات في التمويل الإسلامي الذين لا يتقنون الانجليزية قد تتقلص أيضًا.

---

(٣٣) تمت إعادة فتح هذا الماجستير في خريف عام ٢٠١٠م ببرنامج جديد تدرس كل مواده بالإنجليزية ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على عالم التمويل بعد الأزمة المالية العالمية وبالخصوص التوازن بين التعليم التأصيلي النظري والتعليم الفني التطبيقي.

(35) Diplôme d'Université principes et pratiques de la finance islamique.

(36) Soraya Haqani, *Les formations en finance revoient leurs copies,* AGEFI, 9 juillet 2009.

(٣٦) تم إعداد هذا الرسم البياني اعتمادا على المعطيات التي تم رصدها بالنسبة لـ ٤٤ برنامجًا من أصل ٨٨ برنامجًا.

الرسم البياني (٥). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب اللغات

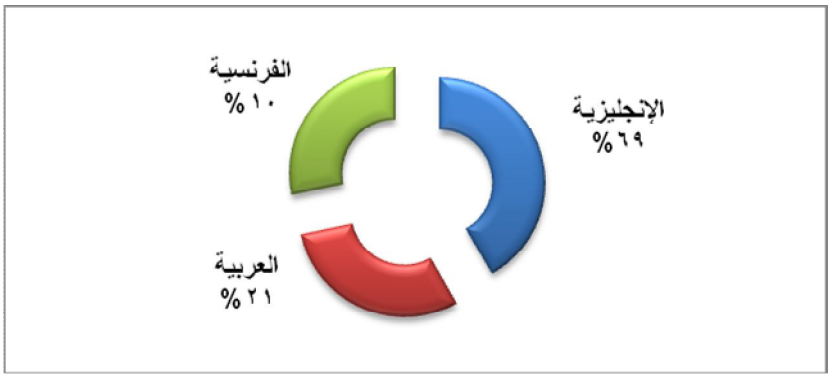

وتتصدر بريطانيا[٣٨] كما يظهر في الرسم البياني (٦) احتضان برامج تدريس التمويل الإسلامي بعدد ٢٧ برنامجاً، وتليها ماليزيا بـــ ١١ برنامج، ثم باكستان بـــ ٨ برامج، وفرنسا بـــ ٦ برامج، والبحرين والأردن بـــ ٥ برامج، وأندونيسيا بـــ ٤ برامج، والإمارات، والكويت والجزائر وسوريا ببرنامجين، ثم البقية ببرنامج واحد. ويتصدر العالم الإسلامي كما يظهر في الرسم البياني (٧) استقطاب برامج التمويل الإسلامي بنسبة (٥٨٪)، بينما تصل حصة غيره إلى (٤٢٪). وفيما يخص القارات كما يظهر في الرسم البياني (٨) تتصدر آسيا القائمة بنسبة (٥٩٪)، ويليها كل من أوروبا وإفريقيا بنسبة (٢٢٪)، ثم أوقيانوسيا[٣٩] بـــ(٤٪)؛ أما القارة الأمريكية فلا تحتضن حتى الآن أي برنامج خاص بتدريس التمويل الإسلامي.

(٣٧) تضم بريطانيا أو المملكة المتحدة كلاً من: انجلترا (England)، واسكتلندا (Scotland)، وبلاد الغال أو ويلز (Wales)، وأيرلندا الشمالية (Northern Ireland).

(٣٨) تضم أوقيانوسيا البلدان الواقعة في جنوب المحيط الهادئ من أهمها أستراليا (Australia) ونيوزلندا (New Zeeland).

الرسم البياني (٦). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب الدول

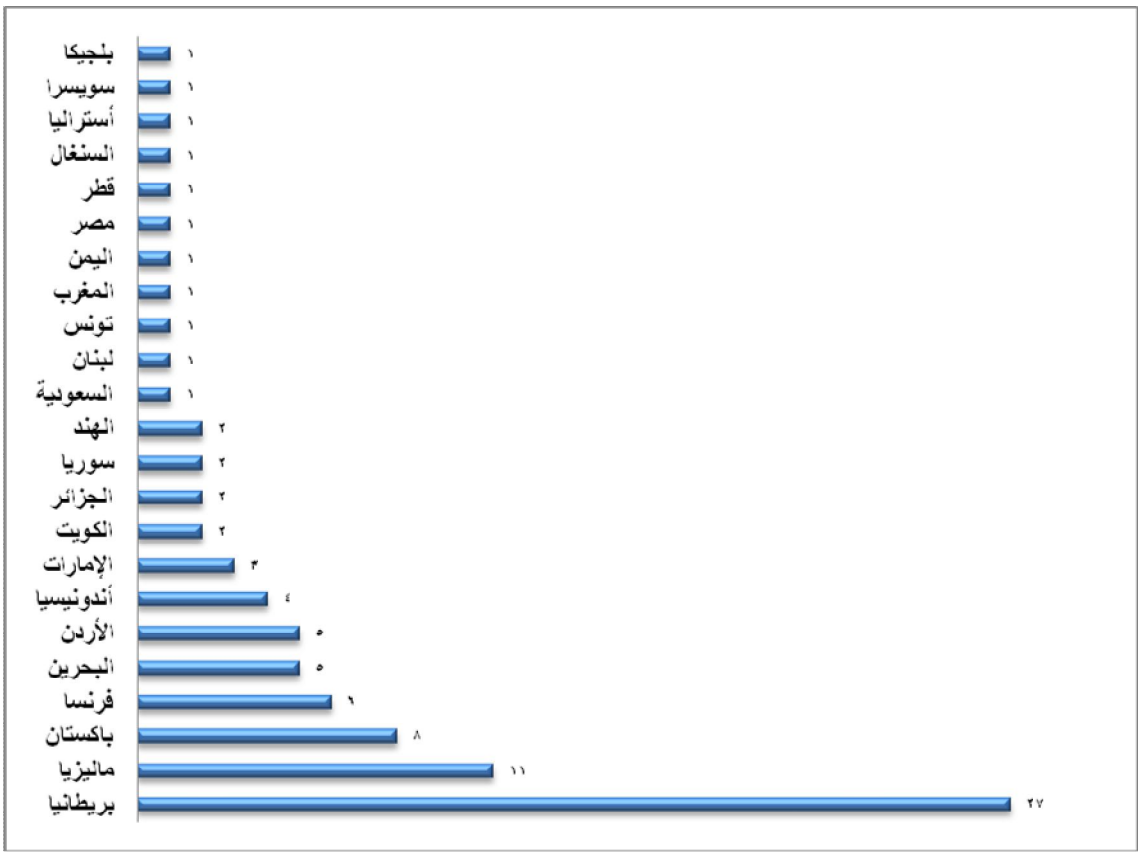

الرسم البياني (٧). توزيع برامج التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي

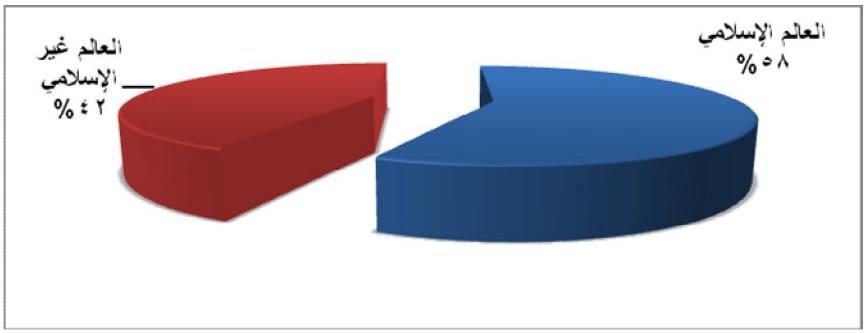

الرسم البياني (٨). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب القارات

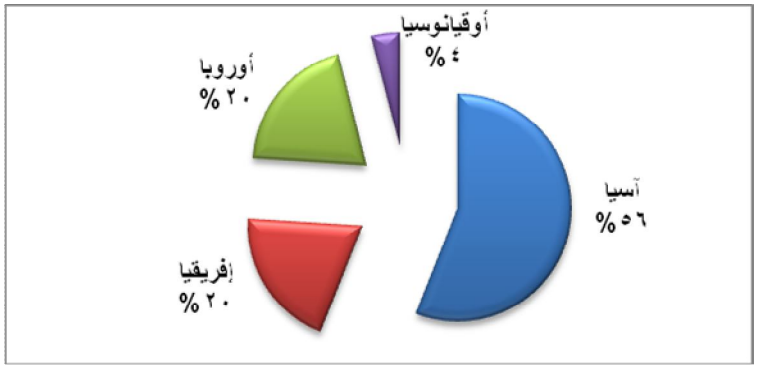

يظهر من خلال الرسم البياني (٩) غلبة برامج الماجستير، وبرامج الدبلومات، والشهادات المهنية، مما يشير إلى أن هذه البرامج تخضع لعوامل سوقية أكثر منها علمية. ويؤكد الرسم البياني (١٠) هذا الاتجاه حيث تتصدر أقسام إدارة الأعمال برامج التمويل الإسلامي[٤٠]، مما قد يجعلها عرضة لتكريس المفاهيم الخاطئة والممارسات غير الأخلاقية كالجشع، وتعظيم الأرباح على الطريقة الميكافيلية[٤١]، خاصة من خلال الأدوات المالية المهيكلة البالغة التعقيد.

الرسم البياني (٩). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب المستوى التعليمي

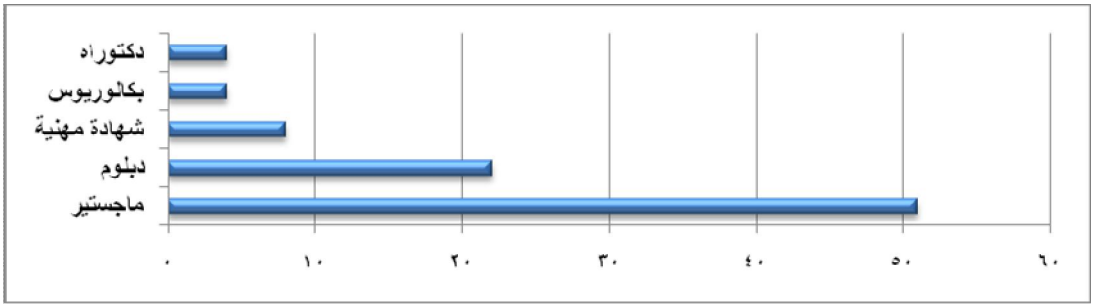

(٣٩) مما يعضد هذا الاتجاه عدم العثور في البرامج التي تُدرس على مستوى أوروبا إلا برنامج التمويل الإسلامي في جامعة ستراسبورغ (University of Strasbourg) بفرنسا الذي يدرس الطلبة فيه مادة عن الاقتصاد الإسلامي. في حين يظهر هذا الربط على مستوى بعض المواد مثل مادة "الاقتصاد والتمويل الإسلامي" (Islamic Economics and Finance) التي كان يدرسها الأستاذ فولكر نينهاوس في جامعة ملبرغ بألمانيا، ومادة" الاقتصاد والتمويل الإسلامي" (Islamic Economics and Finance) بجامعة دارهم في بريطانيا، ومادة "المجتمع والاقتصاد الإسلامي" (Islamic Society and Economics) في جامعة كيوتو باليابان.

(٤٠) نسبة إلى الفيلسوف الإيطالي نيكولو ماكيفيلي (Nicollo Machiavelli) (١٤٦٩-١٥٢٧م) الذي قال عبارته الشهيرة "الغاية تبرر الوسيلة".

الرسم البياني (١٠). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب الكليات والأقسام

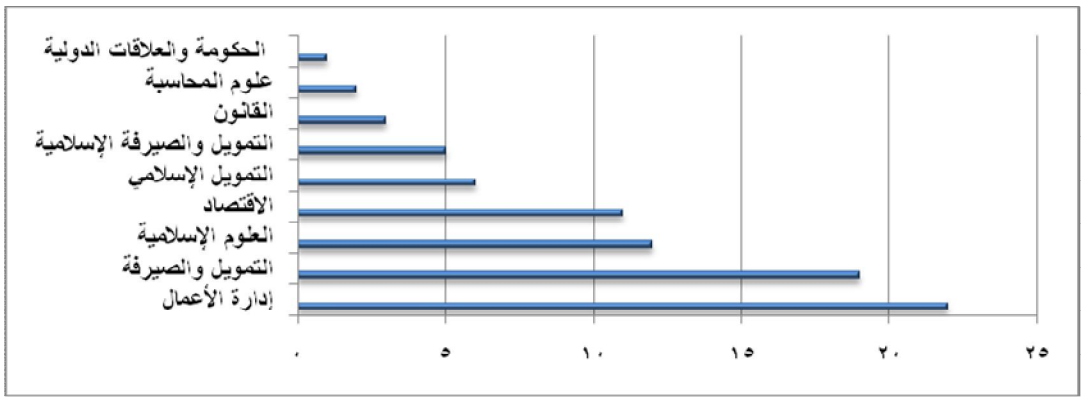

وتصل حصة التعليم بالطريقة التقليدية أو النظامية في برامج التمويل الإسلامي كما يظهر من خلال الرسم البياني (١١) إلى (٨٥٪) بينما لا تتعدى حصة التعليم عن بُعد (١٥%)[٤٢]، وهي حصة معتبرة نسبيًا تدل على تنامي الطلب على هذه البرامج من قبل المحليين والأجانب الذين لا يستطيعون الالتحاق بها عبر الطريقة النظامية التقليدية. وفي فرنسا سيتم تدشين أول برنامج تعليم عن بعد في التمويل الإسلامي بمدرسة إدارة الأعمال التابعة لجامعة ستراسبورغ في غضون عام ٢٠١١م، وفي أمريكا كذلك، وربما في غيرهما. ويظهر لنا أن هذا الجانب سيزداد مع مرور الأيام، مما يتطلب ضرورة الاهتمام به في الخطط التعليمية للمؤسسات التي تنوي تقديم برامج، أو تعيد ترتيب برامجها على ضوء المستجدات التي عرفها سوق التعليم التنافسي في مجال التمويل الإسلامي، ويلاحظ من الرسم البياني (١٢) أن الإنجليزية هي الوسيط اللغوي المستخدم في مثل هذه البرامج.

الرسم البياني (١١). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب طريقة التدريس (تقليدي/عن بعد)

(٤١) التعليم عن بعد (distance learning): يسمى في السنوات الأخيرة في ظل الانتشار الواسع للتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال التعليم الالكتروني (e-learning) وأحيانًا التعليم الافتراضي (virtual learning).

الرسم البياني (١٢). توزيع برامج التمويل الإسلامي عن بعد من حيث اللغة

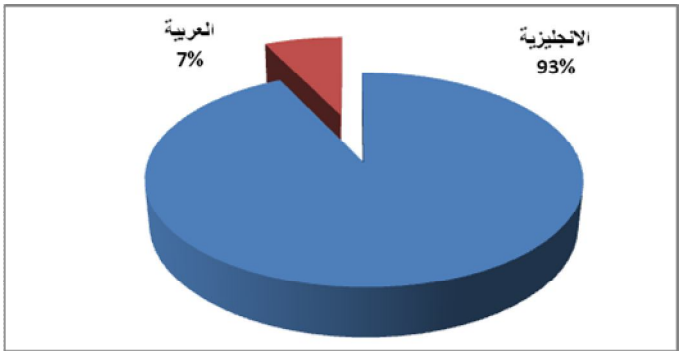

ثانيا: النتائج المتعلقة بمواد التمويل الإسلامي

على غرار ما تمت دراسته من الخصائص التسع في الجزء السابق نواصل على نفس المنوال حيث يقدم الرسم البياني (١٣) ملخصًا للتسميات المستخدمة في المؤسسات المرصودة في العينة والتي بلغ عددها سبعًا وخمسين (٥٧) مسمىً، وهو أمر كما ذكرنا سابقًا يتيح فرصة للمؤسسات التعليمية التي تسعى إلى إنشاء أو تجديد مادة في التمويل الإسلامي الفرصة للوقوف على مسميات مواد هذا الحقل المعرفي عبر العالم. ويظهر من خلال هذا الرسم البياني أن مادة "التمويل الإسلامي" تتصدر قائمة المواد التي تدرس في مجال التمويل الإسلامي بـــ٣٢ مرة (٥٦٪)، وتليها مادة "معاملات مالية معاصرة" بـــ ٧ مرات (١٢٪)، ثم مادة "المصرفية الإسلامية"، و"مدخل إلى التمويل الإسلامي" و"التمويل والمصرفية الإسلامية" و"فقه المعاملات المالية" بـــ٤ مرات (٧٪)، و"مؤسسات مالية إسلامية" بـــ ٣ مرات، الخ، ثم البقية بمرتين فمرة. وهذه النتيجة تؤكد ما توصلنا إليه بشأن هذه الخاصية بالنسبة للبرامج حيث أنها تعكس الواقع الذي عليه أمر الصناعة على أرض الواقع.

الرسم البياني (١٣). مواد التمويل الإسلامي حسب التسمية

وفيما يتعلق بالبرامج التي تقدم من خلالها مواد التمويل الإسلامي يُظهر الرسم البياني (١٤) أن محتوى مواد التمويل الإسلامي ربما تكون ذات توجه علمي أكثر منه سوقي، لأن جزءًا كبيرًا من هذه المواد يدرس في تخصصات علمية تربط مادة التمويل الإسلامي بفقه المعاملات، وبالاقتصاد الإسلامي ونظامه، والجوانب الأخلاقية على عكس البرامج التي يغلب عليها الجوانب الفنية، مثل الهندسة المالية، وإدارة المخاطر، والإشراف والتقنين والقانون كما ظهر لنا من خلال الإطلاع على محتويات بعض البرامج. وعلى كل فإن الأمر يحتاج إلى فحص وتدقيق أكثر، وهذا ما سيكون محل عناية دراسة قادمة، حيث سينظر إلى جوانب مثل تحليل الساعات المخصصة لمواد التمويل الإسلامي مقارنة بالمواد الفنية في البرامج، وكذا تحليل الأهداف والنواتج التعليمية وغيرها من الخصائص والمعايير التي تسمح الخروج بنتائج أكثر دقة وعمقًا.

الرسم البياني (١٤). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب المستوى

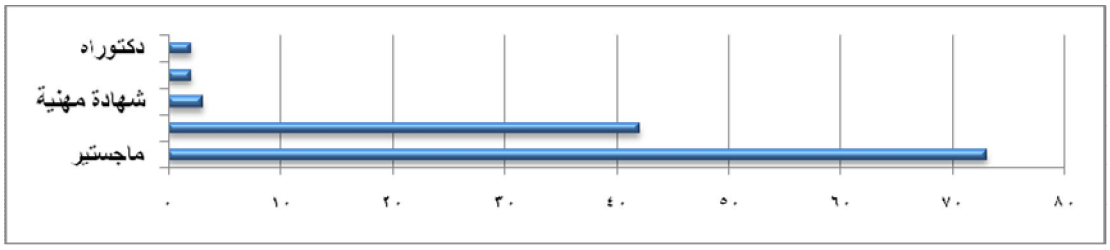

وفيما يخص الدول تتصدر كلاً من السعودية وفرنسا تدريس مواد التمويل الإسلام بـــواقع ٢٠ مادة لكل منهما، تليهما بريطانيا بـــ ١١ مادة، والولايات المتحدة ولبنان والجزائر بـــ ٧ مواد، ومصر بـــ ٦ مواد، وباكستان وفلسطين والأردن وسوريا ولوكسمبورغ بـــ ٤ مواد، والكويت والإمارات وإسبانيا وألمانيا بـــ ٣ مواد، واليابان واليمن وتونس والمغرب بمادتين، وكندا والسنغال وجيبوتي وإيطاليا وسويسرا وقطر بمادة واحدة.

الرسم البياني (١٥). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب الدول

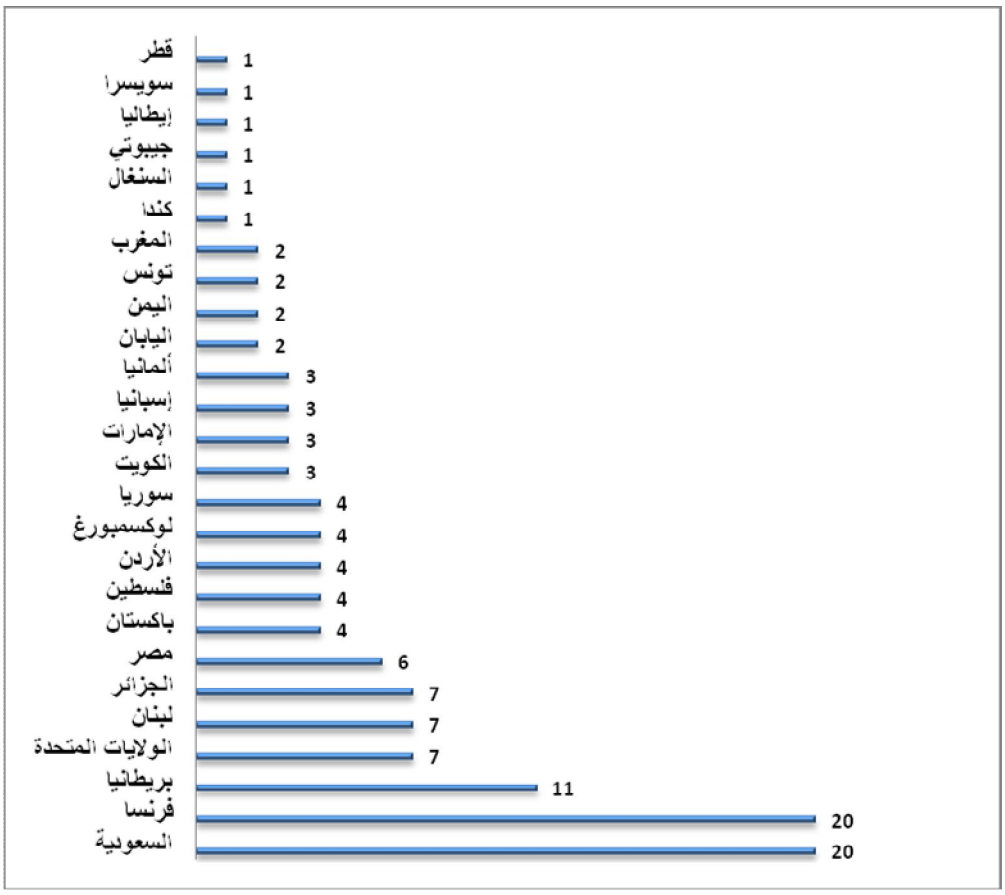

ويتصدر العالم الإسلامي كما يظهر في الرسم البياني (١٦) تقديم مواد التمويل الإسلامي في البرامج المختلفة لمؤسساته التعليمية بنسبة (٥٩٪)، بينما تصل نسبة العالم غير الإسلامي إلى (٤١٪) وهي نسبة معتبرة والتي قد تميل الكفة لزيادة حجمها في قابل الأعوام. وفيما يخص القارات كما يظهر في الرسم البياني (١٧) تتصدر آسيا القائمة بنسبة (٤٣٪)، وتليها أوروبا بـــ (٣٥٪)، ثم إفريقيا بـــ (١٥٪) وأخيرًا أمريكا الشمالية بـــ (٧٪).

الرسم البياني (١٦). توزيع مواد التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي

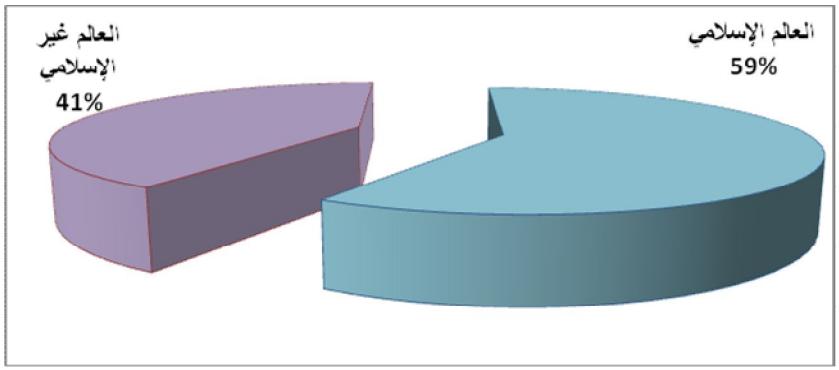

الرسم البياني (١٧). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب القارات

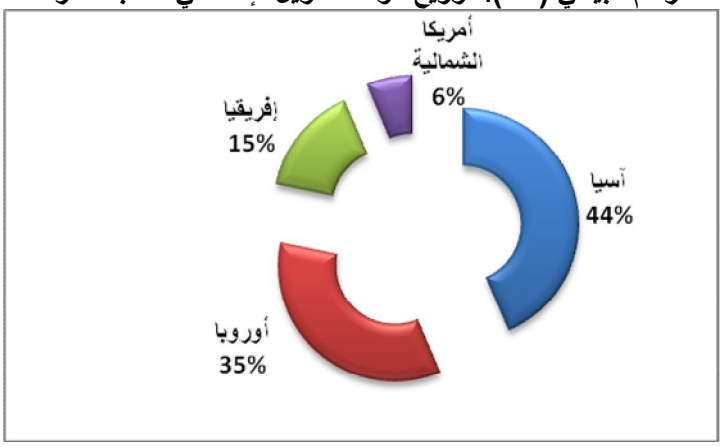

وتصل حصة التعليم التقليدي أو النظامي في مواد التمويل الإسلامي كما يظهر من خلال الرسم البياني (١٨) إلى (٩٣٪) بينما لا تتعدى حصة التعليم عن بُعد (٧٪). وهذا أمر يتفق مع ما المعطيات السابقة لأن تدريس مواد التمويل الإسلامي يندرج أكثر في برامج تقليدية أو نظامية، كما أن التعليم عن بعد لم ينتشر في البلاد العربية والإسلامية على نطاق واسع وذلك لأنه يحتاج إلى بنية تحتية وموارد بشرية متميزة.

الرسم البياني (١٨). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب طريقة التدريس (تقليدي/عن بعد)

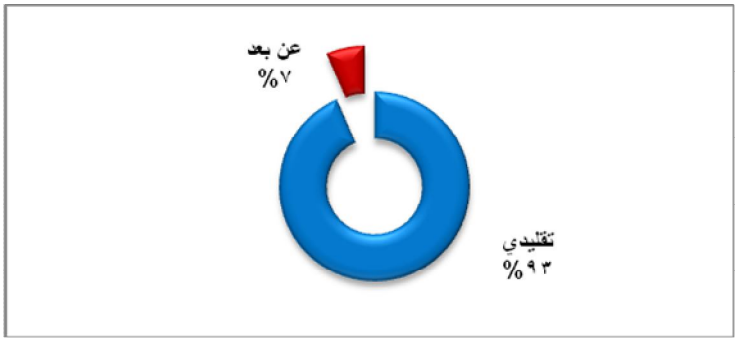

وتتصدر اللغة العربية تدريس مواد التمويل الإسلامي على المستوى العالمي كما يظهر في الرسم البياني (١٩) بنسبة (٤٣٪)، ثم تليها الفرنسية بنسبة (٣٠٪) والانجليزية بنسبة (٢٧٪).

الرسم البياني (١٩). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب اللغة

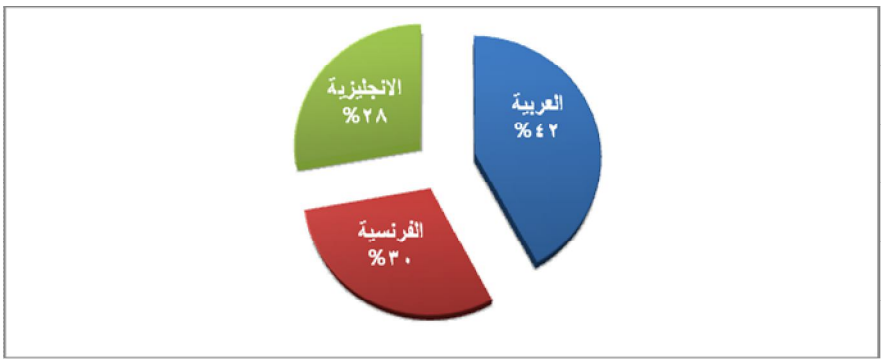

أما فيما يخص الكليات والأقسام فإن الشريعة، وإدارة الأعمال، ثم الاقتصاد تحتل المراكز الثلاثة الأولى، يليهم الاقتصاد الإسلامي في المرتبة الرابعة.

الرسم البياني (٢٠). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب القسم

ومن حيث سنوات البدء فإنه يظهر نفس التوجه الذي لاحظناه بشأن البرامج حيث أن عام ٢٠٠٩م مثل الانطلاقة الكبرى لإدراج مواد التمويل الإسلامي عبر البرامج المختلفة للمؤسسات التعليمية، كما يظهر الرسم البياني (٢١) أدناه.

الرسم البياني (٢١). توزيع المواد حسب سنوات البدء

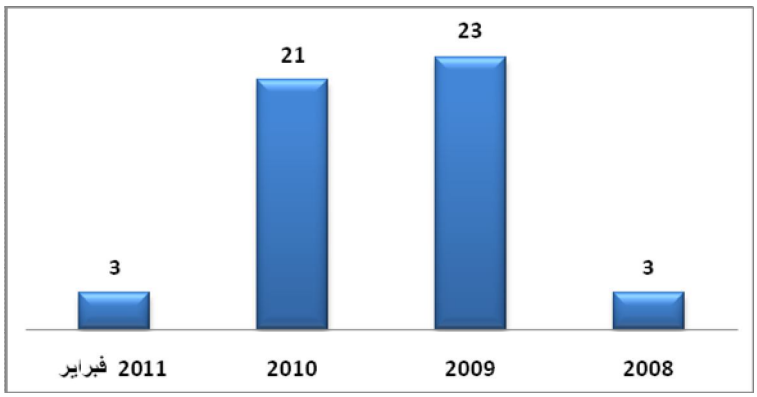

ثالثاً: موقع المملكة العربية السعودية في محيطها الإسلامي والعربي والإقليمي والقاري

نظراً للخصوصية التي يتمتع بها لقاءنا هذا؛ ألا وهي اجتماع لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في جامعات المملكة ارتأينا أن نسلط الضوء في جزء منفصل على هذه النقطة خاصة وأن بعض الحضور يتقلد مسؤوليات في المؤسسات التعليمية التي قدموا منها. وقد حاولنا النظر لهذه المكانة على أربع مستويات؛ الإسلامي، والعربي، والإقليمي ونعني به دول مجلس التعاون الخليجي، والقاري وهو الفضاء الآسيوي.

فمن حيث عدد المؤسسات التعليمية على مستوى العالم الإسلامي تحتل المملكة المركز الأول، تليها مصر، فباكستان والإمارات، ثم البقية كما هو موضح في الرسم أدناه.

الرسم البياني (٢٢) عدد مؤسسات التعليم العالي
التي تقدم مواد وبرامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي

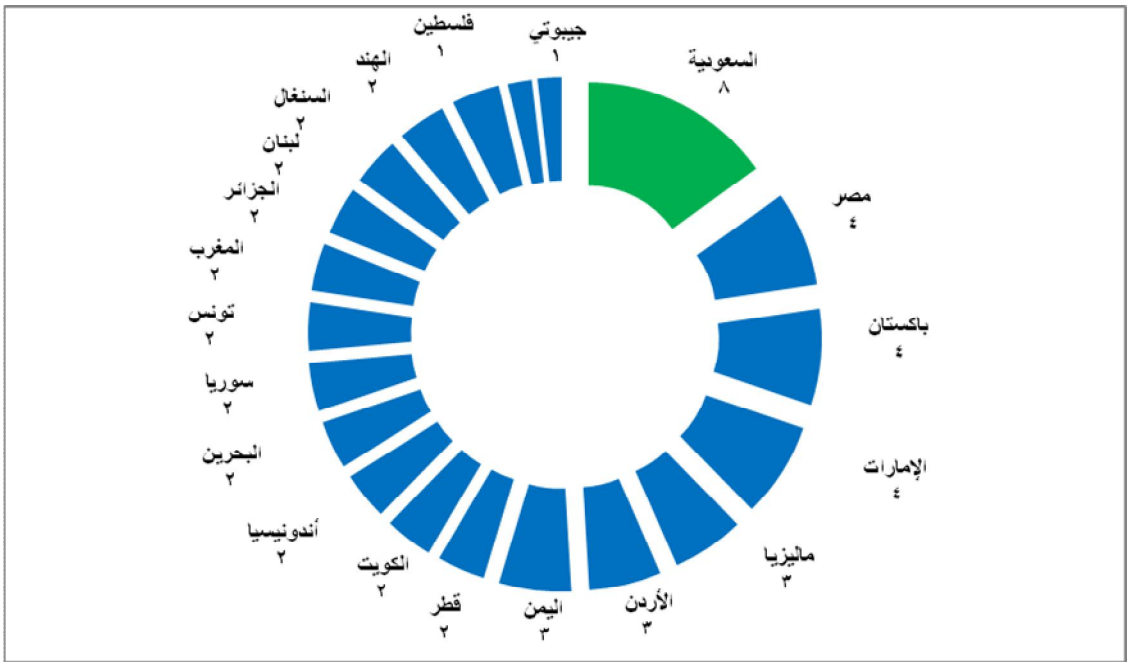

أما فيما يخص البرامج فوُجد أن البرنامج الوحيد في التمويل الإسلامي الذي يطرح حتى الآن على مستوى المملكة هو الماجستير التنفيذي للإدارة المالية الإسلامية[٤٣] في جامعة عفت الأهلية للبنات[٤٤]. وهو ذات البرنامج الذي تقدمه المدرسة العليا للأعمال ببيروت – التابعة لغرفة

(43) Executive Master for Islamic Financial Management.

(44) جامعة عفت: تأسست في ١٤١٩هـ الموافق 1999 م في مدينة جدة، وهي أول كلية أهلية للبنات على مستوى المملكة. وقد سمّيت نسبة إلى الأميرة عفت الثنيان زوجة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود– رحمهما الله –، وهي مؤسسة تعليمية جامعية معتمدة من قبل وزارة التعليم العالي.

التجارة والصناعة بباريس[٤٥] – بالتعاون مع مدرسة روتردام لإدارة الأعمال[٤٦] بجامعة إراسموس[٤٧] بهولندا.

وتحتل المملكة في مجال برامج التمويل الإسلامي المرتبة الثانية عشر على المستوى العالمي، والعاشرة على مستوى العالم الإسلامي، والتاسعة على مستوى آسيا، والسابعة على مستوى العالم العربي، والرابعة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي (الرسوم البيانية من ٢٣ إلى ٢٦). وهذه المراتب لا تتناسب مع حجم المملكة من حيث توزيع أصول التمويل الإسلامي (الرسم البياني ٢٧)، الذي تحتل المملكة فيه المركز الثاني.

الرسم البياني (٢٣): توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي

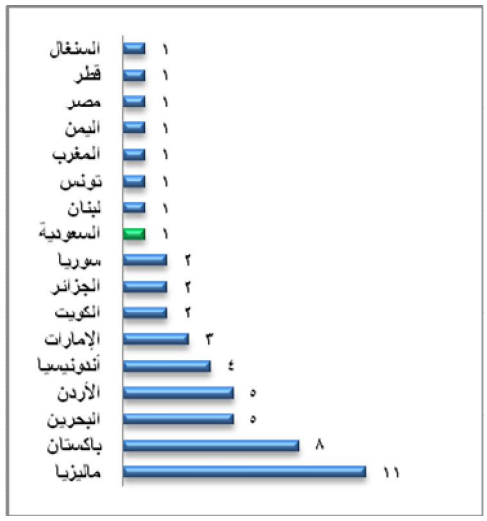

الرسم البياني (٢٤): توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى آسيا

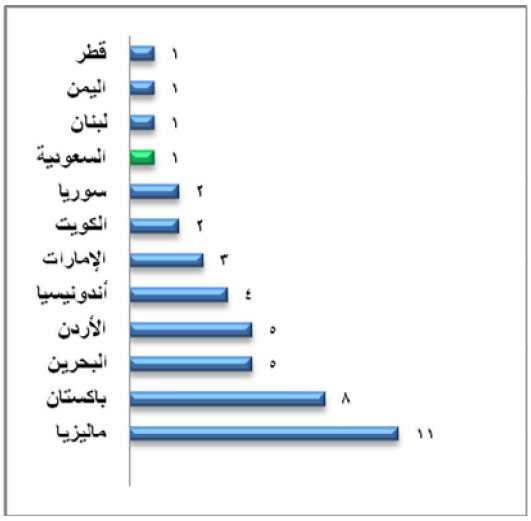

الرسم البياني (٢٥): توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم العربي

الرسم البياني (٢٦): توزيع برامج التمويل الإسلامي على دول مجلس التعاون الخليجي

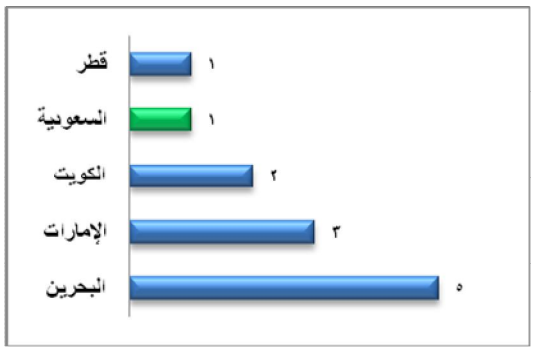

(45) Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris.
(46) Rotterdam School of Management.
(47) Erasmus University.

إن التأخر في طرح هذه البرامج التي قد تتيح فرص عمل حقيقية يحرم سوق التمويل الإسلامي المحلي من كوادر تحظى بتعليم متخصص كاف يجمع بين التأصيل الشرعي والنظرية الاقتصادية والتطبيق الميداني ومن إعداد رجال أعمال شباب لديهم الخلفية الضرورية لإنشاء مشاريع استثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تضمن تنوع صيغ التمويل الإسلامي وعلى رأسها التمويل بالمشاركة الذي يُعد أحد أهم أساليب التمويل الإسلامية، ومع ذلك فإنه لم يحظ باهتمام كبير حتى الآن، حيث لا يزال التمويل القائم على عقود المداينة هو الأكثر تطبيقاً لدى المصارف التي تعرض منتجات مالية إسلامية. وقد بينت دراسة حديثة أن التمويل بالمشاركة لا يتجاوز نسبة ٣% من إجمالي تمويلات المصارف السعودية، وهي نسبة ضئيلة جداً[٤٨]. ومن جهة أخرى فإن الحاجة ملحة لتكوين كوادر أو إطارات قادرة على الابتكار الحقيقي المنبثق عن برامج تعليمية في مؤسسات رصينة.

الرسم البياني (٢٧): التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي (مليارات الدولارات) عبر العالم

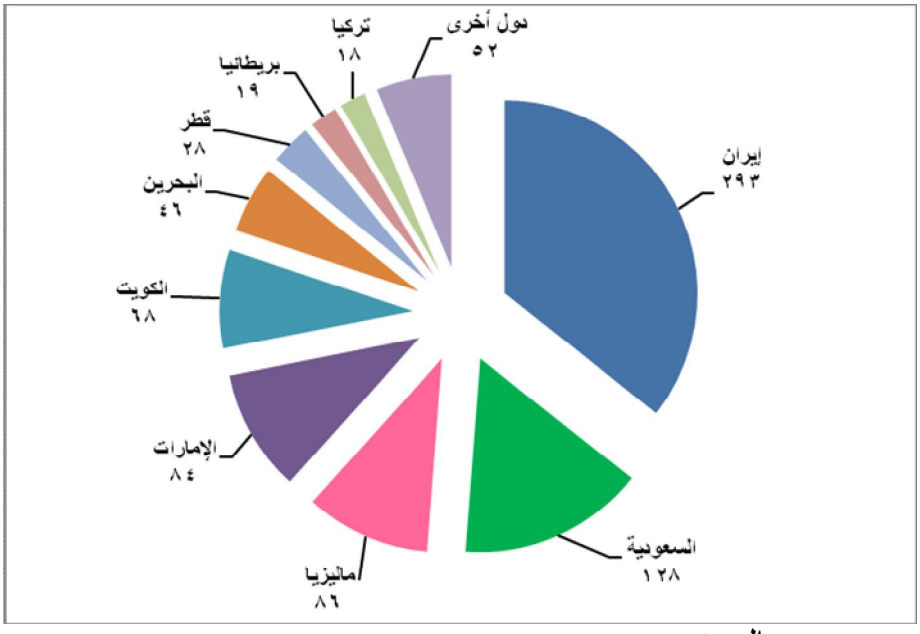

المصدر: IFSL, *Islamic Finance 2010*, January 2010, p. 1

(48) **يوسف الشبيلي**، التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره"، ورقة مقدمة للندوة الثالثة لمصرف أبوظبي الإسلامي، ١٩-٢٠ يناير ٢٠١١م، ص. ٢.

أما من حيث المواد فإن المملكة تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم برفقة فرنسا، والمرتبة الأولى على مستوى العالم الإسلامي، وآسيا، والعالم العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا تأملنا توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب المستوى (الرسم البياني ٢٨) يظهر أنها تندرج في تخصصات علمية وليست تنفيذية، وتُدرَّس كلها بالعربية وبطريقة نظامية. وهذا الارتباط لمواد التمويل الإسلامي بالأقسام العلمية – وبالتالي بالبحث العلمي – يمكن أن يتحول إلى ميزة تنافسية تعليمية إذا أُحسن استثماره في تطوير المواد القائمة وإنشاء مواد جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي طرأت على صناعة التمويل الإسلامي إيجابًا وسلبًا.

الرسم البياني (٢٨): توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب المستوى

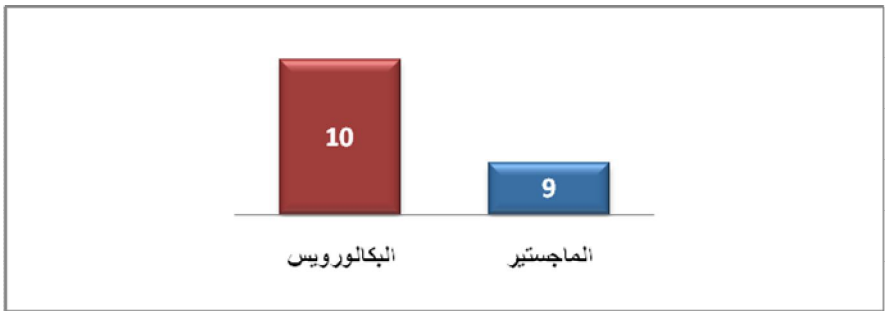

أما من حيث التوزيع على مستوى الأقسام (الرسم البياني ٢٩)، فإن مواد التمويل الإسلامي تندرج في قسم الاقتصاد الإسلامي بنسبة ٤٧%، ويليها قسم الاقتصاد بنسبة ٢٩%، والشريعة بنسبة ١٢%، وقسم إدارة الأعمال وقسم المحاسبة بنسبة ٦%. وهذا يدل على أن مقاربة التمويل الإسلامي تنحصر بنسبة كبيرة في بعدها المذهبي، والنظري، والفقهي[٤٩] ولم تأخذ حظها من حيث الإدارة المالية، وإدارة الأعمال، والمحاسبة والنظم لدراسة التقنين التشريعي والضريبي للنشاط المصرفي الإسلامي أو كيفية هيكلة المنتجات المالية الإسلامية[٥٠] ومدى مطابقتها الفعلية لأحكام الشريعة الإسلامية.

(49) الدليل على ذلك تسميات المواد "فقه المعاملات المالية"، و"معاملات مالية معاصرة"، و"عقود التمويل الإسلامي"، إلخ.

(50) Structuring Islamic Financial Products.

الرسم البياني (٢٩): توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب الأقسام

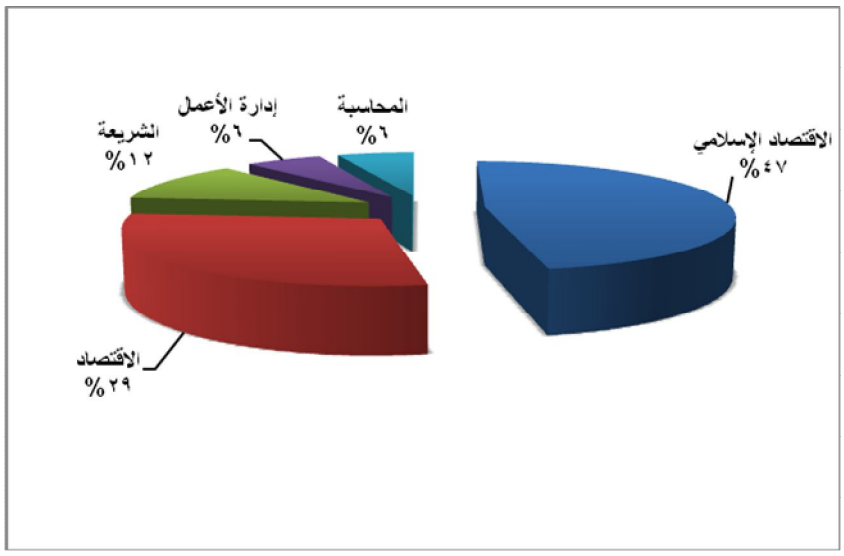

الاستنتاجات والتوصيات: من خلال ما سبق من نتائج يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً: الاستنتاجات

فيما يتعلق بالبرامج يمكن الخلوص إلى ما يلي:

- ✓ إن اللغة السائدة في تدريس برامج التمويل الإسلامي هي الانجليزية، وهذا أمر يتماشى مع واقع الانتشار الذي حققه التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، كما أن الدول غير العربية تستحوذ على النصيب الأكبر في تقديم البرامج. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لغة العالم الأولى في مجال المال والأعمال هي اللغة الانجليزية.
- ✓ يطغى على برامج التمويل الإسلامي الجانب السوقي، وهذا أمر ليس بالمستغرب بالنظر إلى انتقال التعليم بشكل عام من الحقل غير السوقي إلى الحقل السوقي[٥١]، وإلى حقيقة انتقال التمويل الإسلامي إلى خارج مناطقه التقليدية العربية والإسلامية؛ إلى الدول الأوروبية والآسيوية، وذلك للمنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية وعملية الخصخصة التي تعرض لها قطاع التعليم العالي في بعض البلدان وفي مقدمتها بريطانيا. وهذا الذي توصلنا إليه من خلال الرصد للملامح والاتجاهات يتفق مع ما توصلت إليه دراسات سابقة تركز جهدها البحثي على تحليل برامج معينة في بعض البلاد كما يظهر في دراسة كاسري، ٢٠١٠م، التي أشرنا إليها في الأدبيات.

(51) Riccardo Petrella, *Cinq pièges tendus à l'enseignement*, Le Monde Diplomatique, octobre 2000.

- ✓ إن الانطلاقة الكبرى لبرامج التمويل الإسلامي في العالم عمومًا وفي أوروبا خصوصًا بدأت في عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة المالية العالمية.
- ✓ تستحوذ بريطانيا على النصيب الأكبر من عدد برامج التمويل الإسلامي، تليها ماليزيا ثم باكستان، وهذا يدل على ريادة الدول الناطقة بالإنجليزية التي تتمتع فيما يبدو بمرونة أكبر في هذا الأمر. في حين نجد أن الدول العربية متأخرة في هذا المجال؛ فهل هذا التأخر راجع إلى عدم جدوى هذه البرامج؟ أم إلى أمور بيروقراطية وإجرائية طويلة ومعقدة في إنشاء البرامج بشكل عام؟ أم أن في الأمر عوامل أيديولوجية، وثقافية، واجتماعية تحول دون إقامة برامج من هذا القبيل؟ عوامل تحتاج إلى تحليل موضوعي للوقوف على حقيقة الأمر.
- ✓ فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للبرامج نجد العالم الإسلامي بدوله المختلفة يستحوذ على نسبة ٥٨%، في مقابل ٤٢% للعالم غير الإسلامي. وعلى مستوى القارات تتصدر آسيا احتضان برامج التمويل الإسلامي بنسبة ٥٩%، ويليها كل من إفريقيا وأوروبا بـــ ٢٢%.
- ✓ من حيث طريقة التعليم يغلب على تدريس برامج التمويل الإسلامي الطريقة التقليدية أو النظامية بنسبة ٨٥%، في مقابل ١٥% للتعليم عن بعد وباللغة الإنجليزية. ويتأكد أمر اللغة بشكل أكبر في التعليم عن بعد، حيث تأتي الإنجليزية في المرتبة الأولى بنسبة ٩٢%، وتليها الفرنسية بـــ ٨%.

أما على مستوى المواد فيمكن تسجيل ما يلي:

- ✓ إن اللغة السائدة في تدريس مواد التمويل الإسلامي هي العربية بنسبة ٤٣%، وتليها الفرنسية بـــ ٣٠%، ثم الإنجليزية بـــ ٢٧%، وذلك على الرغم من اختيار بعض المعاهد الفرنسية اللغة الانجليزية كوسيلة للتدريس.
- ✓ يظهر أن محتوى مواد التمويل الإسلامي هو نظري علمي أكثر مما هو تطبيقي، وذلك لأن جزءاً كبيراً من هذه المواد تدرس في إطار التخصصات العلمية؛ كالبكالوريوس، والماجستير التقليدي وليس التنفيذي.
- ✓ إن الانطلاقة الكبرى لمواد التمويل الإسلامي – على غرار برامجه – بدأت في عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة المالية العالمية.
- ✓ تتصدر كلاً من السعودية وفرنسا تدريس مواد التمويل الإسلامي بـــ ٢٠ مادة، وتليهما بريطانيا بـــ ١١ مادة؛ وهو ما يمثل ٥٤% من مجموع المواد.

- ✓ تتوزع مواد التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغيره بنسب ٥٩% و٤١% على التوالي، وهو توزيع مشابه لما حصلنا عليه على مستوى البرامج.
- ✓ من حيث طريقة التعليم يتم تدريس مواد التمويل الإسلامي بطريقة تقليدية أو نظامية بنسبة ٩٣% وعن بعد بنسبة ٧%. وعلى مستوى القارات تحتضن آسيا مواد التمويل الإسلامي بنسبة ٤٣%، وتليها أوروبا بـــ ٣٥%، إفريقيا بـــ ١٥%، ثم أمريكا الشمالية بـــ ٧%.

وفيما يخص المملكة فإن الواقع الذي عليه وضعها لا يعكس مكانتها الريادية، ولا حتى إمكانياتها في هذا المجال، وهي تملك من العوامل ما يؤهلها لأن تلعب دوراً رياديا في هذا الشأن خاصة من جانب التأصيل، بل وربما حتى تقديم منتجات يكون لها تأثيرها في توجه الصناعة إذا أخذ الجانب التعليمي حظه من العناية وفق خطة تأخذ بعين الاعتبار الواقع التنافسي الذي عليه وضع هذا الحقل.

ثانياً: التوصيات

- ✓ إن تدريس التمويل الإسلامي أضحى سوقًا عالميًا تنافسيًا، وهذا يستدعي من رؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي انتهاج إستراتيجية جديدة مؤداها التفكير على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي[٥٢]. إن هذه المنافسة التي تفرضها قوى فاعلة متعددة الأطراف تفرض تحديات جديدة تمس المنظومة التعليمية، وأهدافها، وأولوياتها، وطريقة تنظيمها، وما يرتبط بها من أساتذة وطلاب وبرامج ومواد ووسائل تعليمية تقليدية وجديدة قائمة على التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال.
- ✓ إن هذه الإستراتيجية الجديدة سوف تفرض على الجامعات والكليات والمعاهد تزويد طلاب البرامج التطبيقية في التمويل الإسلامي بمعارف ومهارات متميّزة ليصبحوا مهيئين للسوق العالمي والإقليمي وليس للسوق المحلي فحسب.
- ✓ يتعيّن عند تطوير أو إنشاء شهادة تطبيقية[٥٣] في التمويل الإسلامي التوجه نحو التدريس بالانجليزية، مما قد يستدعي اشتراط اختبارات عالمية في اللغة الإنجليزية[٥٤] كشرط للقبول كما هو معمول به.

(52) *Think globally and act locally.*
(53) Executive Diploma.

- ✓ أما الشهادات العلمية فيستمر تقديمها بالعربية مع الاعتناء باللغات الأجنبية وتدريب الطلاب على المفاهيم الأساسية باللغات الأجنبية سواء كانت ذات طابع فقهي أو تمويلي.
- ✓ استحداث برامج تعليمية على مستوى الماجستير لإعادة التوازن للتوجه الحالي ليتسنى تكوين كوادر وإطارات تساهم في العملية العلمية والتأصيلية اللازمة لضمان استمرار العطاء والتجدد العلمي على المستوى العلمي والأكاديمي. ومن جهة أخرى فإنه إذا كان أمر الاقتصار والتوسع في تقديم مواد التمويل الإسلامي فيما مضى له ما يبرره، فإن الوضع الآن يظهر أنه لم يعد كافياً بعد الذي رأينا من خطوات تمثلت إحداها في استحداث جامعة متخصصة في هذا المجال.
- ✓ يتعين وضع خطط والتنسيق في جميع المجالات بين الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالجوانب المختلفة الخاصة بتطور التمويل الإسلامي وانتشاره ومنها الجوانب التعليمية، من أجل الاستمرار والاستغلال الحسن لهذا الانفتاح الذي أفرزته الأزمة وما لم يحدث ذلك فستظل الجهود الفردية من مؤسسة أو مؤسستين ضعيفة المفعول والتأثير أمام مؤسسات عالمية تملك من المؤهلات ما يجعلها تستثمر الحدث وتوجهه بالطريقة التي تريد.
- ✓ العمل على استحداث برامج عن طريق التعليم عن بعد متى ما كان ذلك ممكناً، خاصة للمؤسسات التعليمية التي بدأت تضع في خططها الإستراتيجية زيادة حصة هذا النوع من التعليم، مثل جامعة الملك عبد العزيز، مما قد يتيح لها تحقيق العالمية والإسهام في تغطية القصور الذي قد يطبع الكثير من البرامج خارج البلاد الإسلامية.
- ✓ إيلاء أهمية كبرى للمناهج وإعداد الكتب والمذكرات في المواد التأصيلية وترجمتها إلى اللغات الأجنبية، لأن وجود مادة كهذه إذا أعدت بحِرَفية عالية وبجودة وعرض علمي متميزين قد ييسر أمر إدراجها ضمن المصادر المهمة أو الأساسية (Essential) التي تذكر في الكثير من البرامج.
- ✓ يجب النظر للعملية التعليمية "العالمية"؛ أي التي تستهدف شريحة طلاب أجانب من جوانبها المختلفة؛ الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بحيث تصب محصلتها النهائية بشكل إيجابي في مصلحة البلد المضيف. فمن المنظور الاقتصادي، على سبيل المثال يمكن النظر لشريحة الطلاب المستهدفة على أنها تمثل رافداً من روافد الدخل الذي يساهم في تنوع القاعدة الإنتاجية (تكاليف

---

(54) مثل "اختبار الانجليزية كلغة أجنبية" (TOEFL = Test Of English as a Foreign Language)، أو "نظام الاختبار العالمي في اللغة الانجليزية" (IELTS = International English Language Testing System) أو "اختبار الانجليزية للتواصل العالمي" (TOEIC = Test Of English for International Communication.).

الدراسة، والمعيشة، الخ). أما من الجانب الثقافي، فهي تتيح للوافد التعرف عن كثب عن ثقافة وتراث البلد المُستقبِل، كما يمكن أن تساهم العملية في انفتاح الطلبة المحليين، وتوسع آفاقهم وفي النهاية إثراء محصلات البرامج التي لا تقتصر على المواد الدراسية. وقد وجدت بعض الدول مثل ماليزيا في هذا الأمر عامل قوة في تعزيز نظامها التعليمي وتحسين مستوى طلابها المحليين، ومع ذلك يبقى لكل دولة خصوصياتها وأولوياتها التي تحدد على ضوئها المسارات التنافسية التي تناسبها.

- ✓ هناك عدد من القضايا لم تتناولها الورقة وهي تحتاج إلى مزيد فحص وتدقيق؛ من ذلك:
  - هل مسمى الماجستير؛ أي ماجستير في التمويل الإسلامي بألقاب مختلفة؛ MA[٥٥]، و MSc[٥٦]، و MBA[٥٧]، و EMBA[٥٨] على مستوى بريطانيا أو Master و Diplôme d'Université[59] على مستوى فرنسا لنفس البرنامج يخضع لعوامل إجرائية أم علمية؟ وهل له تأثير في سوق العمل؟ وهل هذا المسمى ينطوي على اختلافات جوهرية من حيث طبيعة البرامج ومحتوياتها، خاصة إذا قدم على مستوى المؤسسة الواحدة؟
  - هل إقامة برامج في كليات إدارة الأعمال له جاذبية أكثر من غيره؟ وماذا عن أقسام الإدارة والتمويل؟ ثم ما بال القانون أو العلاقات الدولية التي تتطرق إلى تدفقات التمويل الإسلامي من المنظور الجيوسياسي أو المنظور الجيواقتصادي؟
  - هل إقامة برنامج في التمويل الإسلامي في كلية للشريعة سوف يضعف جاذبيته في سوق العمل؟ أو يحصر فرص المتخرجين في سوق الرقابة الشرعية؟
  - لم تتناول الورقة، بطبيعة الحال، الكراسي العلمية التي نشأت في هذا التخصص مع العلم أنه يتم السعي لإنشاء الكراسي إما بعد استحداث برامج في التمويل الإسلامي أو يتم إنشاء الكراسي لتنبثق عنها برامج في التمويل الإسلامي، وكذا بعض المراكز التي ظهرت في السنوات الأخيرة مثل مركز الشعراني للتمويل

---

(55) Master of Arts.
(56) Master of Science.
(57) Master of Business Administration.
(58) Executive Master of Business Administration.

(59) شهادة جامعية.

وإدارة الأعمال الإسلامية بجامعة أستون ببرمنجهام[٦٠]، والمعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي بباريس[٦١]، ومركز أبحاث الاقتصاد والتمويل الإسلامي في مدرسة إدارة الأعمال بمدريد[٦٢]: ما دورها؟ وما مفعولها؟ وماذا قدمت؟ وهي أمور تخرج عن النطاق المحدد للورقة إلا أنها ذات أهمية مما يتطلب تسليط الضوء عليها، للإحاطة بالجوانب المختلفة المتعلقة بفعاليات تعليم التمويل الإسلامي على مستوى مؤسسات التعليم العالمي.

المراجع

أولا: باللغة العربية

جامعة الملك بن عبدالعزيز، (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م)، "التوصيات العامة للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي" المنعقد بمكة المكرمة في الفترة من ٢١-٢٦ صفر الموافق ٢١-٢٦ فبراير.

السحيباني محمد، والمطير سعود، والباحوث عبدالله (١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م) "تجربة قسم الاقتصاد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية خلال ربع قرن (١٣٩٩-١٤٢٤هـ)"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الشبيلي يوسف (١٤٣٢هـ/٢٠١١م) التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره، ورقة مقدمة للندوة الثالثة لمصرف أبوظبي الإسلامي "التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره"، ١٩-٢٠ يناير.

عز الدين مالك الطيب (١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م) "تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد العليا السودانية بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الفنجري، محمد شوقي (١٤١٤هـ/١٩٩٤م) "الوجيز في الاقتصاد الإسلامي"، دار الشروق القاهرة.

النجار، أحمد (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) "حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل .. وأوهام الصورة"، شركة سبرينت، القاهرة.

النمري خلف، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م) "مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي: تقويم وتطوير شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة في الفترة من عام ١٣٩٨-١٤٢٤هـ"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(60) Elshaarani Centre for Islamic Business and Finance (EIBF), Aston Business School, Aston University.
(61) Institut français de la finance islamique, Paris.
(62) Centre of Islamic Economics and Finance, IE Business School, Madrid.

ثانيًا: باللغات الأجنبية

Abdel Maoula Chaar et Roger Ourset, 2008 "*Formation et conceptualisation de la finance islamique*", in Jean-Paul Laramée, *La finance islamique à la française, un moteur pour l'économie, une alternative éthique,* Paris : Secure Finance, pp. 273-290.

El-Karanshawy Hatem (2008) "*Master of Science Program in Islamic Finance*", presentation made at Islamic Financial Sector Development (IFSD) Forum 2008, Sunday, 27 Jumad Al-Awwal 1429H (June 1, 2008), Jeddah Jointly Organized by: IRTI & CIBAFI.

Finequity (2009) "*Finance islamique: L'enjeu de la formation Panorama de l'offre de Formation en France*", Association Finequity, Paris, 2009.

Haneef Mohamed Aslam & Amin Ruzita Mohd (2010) "*Teaching Islamic Economics in Malaysian Universities: Lessons from the Department of Economics"*, IIUM, Kuala Lampur.

Haqani Soraya (2009) *Les formations en finance revoient leurs copies,* AGEFI, 9 juillet.

Hrycun Nicholas K. (2009) "*Islamic Finance in Canadian Business Schools*", Institute Grant MacEwan University, *www.nicholashrycun.com/.../islamic_finance_in_canadian_business_schools.pdf*

IFSL Research (2010) *Islamic Finance 2010*, January, IFS Research, London.

Kasri Rahmatina R. (2010) "*Evaluating MBA Programs in Islamic Banking and Finance: A Performance-Importance Analysis*", a paper presented at 2010 Oxford Business & Economics Conference Program, June 28-29, St. Hugh's College, Oxford University, Oxford, UK.

Kayed Rasem (2008) "*Creating Bridges between Research and Education in Islamic Economics*", Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Volume 4, Number 3, September – December.

Kuwait Finance House (2010) "Islamic Finance Research", KFH Research Ltd, Kuwait.

Miranti Kartika Dewi and Ilham Reza Ferdian (2009) "*Ranking Methodology for Universities Offering Islamic Economics and Finance Programme: A Proposal*",

Petrella Riccardo (2000) *Cinq pièges tendus à l'enseignement*, Le Monde Diplomatique, octobre.

POPULUS, "*Perceptual Mapping*", http://www.populus.com/files/Perceptual%20Mapping_f_1.pdf

قائمة الرسوم البيانية المستخدمة في الدراسة

الرقم	عنوان البيان	الصفحة
١	عدد مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج ومواد التمويل الإسلامي على مستوى دول العالم	٧
٢	توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب التسمية	١٦
٣	الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر العالم في ٢٠٠٩م	١٦
٤	تأسيس برامج التمويل الإسلامي من حيث سنة البدء	١٧
٥	توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب اللغات	18
٦	توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب الدول	19
٧	توزيع برامج التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي	١٩
٨	توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب القارات	٢٠
٩	توزيع برامج التمويل الإسلامي من حيث المستوى التعليمي	٢٠
١٠	توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب الكليات والأقسام	٢١
١١	توزيع برامج التمويل الإسلامي من حيث طريقة التدريس	٢١
١٢	توزيع برامج التمويل الإسلامي عن بعد من حيث اللغة	٢٢
١٣	توزيع مواد التمويل الإسلامي من حيث التسمية	٢٣
١٤	توزيع مواد التمويل الإسلامي من حيث المستوى	٢٤
١٥	توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب الدول	٢٥
١٦	توزيع مواد التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي	٢٥
١٧	توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب القارات	٢٦
١٨	توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب طريقة التدريس	٢٦
١٩	توزيع مواد التمويل الإسلامي من حيث اللغة	٢٧
٢٠	توزيع مواد التمويل الإسلامي من حسب القسم	٢٧
٢١	توزيع مواد التمويل الإسلامي من حيث سنة البدء	٢٧
٢٢	عدد مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج ومواد في التمويل الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي	٢٨
٢٣	توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي	٢٩
٢٤	توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى آسيا	٢٩
٢٥	توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم العربي	٢٩
٢٦	توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى دول مجلس لتعاون الخليجي	٢٩
٢٧	التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي عبر العالم	٣٠
٢٨	توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة من حيث المستوى	٣١
٢٩	توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب الأقسام	٣٢

فهرس محتويات الدراسة

العنصر	رقم الصفحة
شكر وتقدير	٢
المستخلص	٣
المقدمة	٣
إشكالية الورقة	٤
النشأة	٤
هدف الورقة وأهميتها	7
المنهج والخطوات	٩
الحدود والصعوبات	9
الأدبيات	١١
النتائج والتحليل	١٥
النتائج المتعلقة ببرامج التمويل الإسلامي	١٥
النتائج المتعلقة بمواد التمويل الإسلامي	٢٢
موقع المملكة العربية السعودية في محيطها الإسلامي والعربي والإقليمي والقاري	٢٨
الاستنتاجات والتوصيات	٣٢
الاستنتاجات	٣٢
التوصيات	٣٤
المراجع	٣٧
قائمة الرسوم البيانية	٣٩